سلطنة عُمان
المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

سلسلة وثائق تعداد ٢٠١٠

٩

التعاون الفني على المستوى الاقليمي

٢٠١٤

سلطنة عُمان
المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
التعاون الفني على المستوى
الاقليمي

حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم

تمهيـــــد

مثل عملية التوثيق والأرشفة لمختلف الوثائق والمستندات حجر الأساس لأي جهة مرتبطة بعملها وتبنى عليها قاعدة المعلومات والبيانات الخاصة بها. ومن هنا جاءت فكرة حصر وتقييم وتصنيف كافة البيانات والمواد المتوفرة والخاصة بمشروع التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت حفاظا عليها من التشتت والضياع لتكون في مكان واحد بحيث يسهل الرجوع إليها مستقبلا بكل سهولة ويسر وتستفيد منها الأجيال المتعاقبة.

وتم توثيق كافة المراحل التي تمت وتزامنت أثناء التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت بدءًا من الأساس القانوني (المراسيم السلطانية) الخاصة بإجراء التعداد مرورا بتشكيل اللجان الوطنية، الفنية ، الإعلامية والأنظمة والتقارير والمراسلات المختلفة الأخرى وتوثيق كافة أعمالها المتعلقة بالتعداد.

وتم حصر التوثيق من خلال إصدار تسعة كتيبات توثيقية مختلفة بناء على الوثائق والمواد والتقارير المتوفرة بالوزارة، وهي على النحو التالي: الأساس القانوني والإطار التنظيمي واللجان المشكلة، المنهجية، البرنامج الزمني ومراحل العمل، النظام الإداري والمالي، نظام المعلومات الجغرافية، التطبيقات الآلية، نظام الجودة الشاملة، الخطة الإعلامية ، التعاون الفني على المستوى الإقليمي.

وهذا هو المجلد الخاص بالتعاون الفني على المستوى الإقليمي خلال تعداد ٢٠١٠م، ويشتمل هذا المجلد ما توفر لدينا من محاضر اجتماعات لجنة التعدادات العامة في الأجهزة الإحصائية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة من نوفمبر ٢٠٠٢ حتى مارس ٢٠١٢م وذلك لإعطاء صورة واضحة عن جهود السلطنة في فتح أبواب التعاون على المستوى الإقليمي لتبادل الخبرات والتجارب مع الدول الأخرى لتعم الفائدة.

وأننا نأمل أن تحقق هذه الإصدارات الأهداف التي أعدت من أجلها وأن تكون مرجعا للأجيال المتعاقبة من أجل الاستفادة من هذه المجلدات في أعمال التخطيط والدراسة للتعدادات والمسوح القادمة.

راجين الله العلي القدير أن يوفقنا لخير هذا البلد تحت ظل القيادة الحكيمة لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله ورعاه.

فهرس المحتويات

المقدمة	٩
الاجتماع الأول	١٠
الاجتماع الثاني	١٦
الاجتماع الثالث	٢٠
الاجتماع الرابع	٢٤
الاجتماع الخامس	٢٧
الاجتماع السادس	٢٩
الاجتماع السابع	٣٢
الاجتماع الثامن	٣٥
الاجتماع التاسع	٣٩
الاجتماع العاشر	٤٢
الاجتماع الاستثنائي	٤٦
الاجتماع الحادي عشر	٤٨
الاجتماع الثاني عشر	٥١
الاجتماع الثالث عشر	٥٣
الاجتماع الرابع عشر	٥٦
الاجتماع الخامس عشر	٥٨
الاجتماع السادس عشر	٦١
الاجتماع السابع عشر	٦٣
الاجتماع الثامن عشر	٦٦

مقدمـــة

أجرت السلطنة ثلاثة تعدادات في التاريخ الحديث: كان أولها في ديسمبر ١٩٩٣م، وأجري الثاني في ديسمبر ٢٠٠٣م، وكان المقرر أن يجرى الثالث في التوقيت المتعارف عليه وفقا للتوصيات الدولية والأعراف السارية أي بعد عشر سنوات. ولكن بناءً على قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الثانية والعشرين التي عقدت في مسقط في ديسمبر ٢٠٠١م بإجراء تعداد مشترك لكافة دول المجلس في عام ٢٠١٠م وكذلك على أن تجرى التعدادات التالية كل عشر سنوات في السنة العشرية، فقد تقرر إجراء تعداد السلطنة في ديسمبر ٢٠١٠م تماشياً مع هذا القرار.

وتنفيذاً لهذه التوصية تم إنشاء لجنة فنية للتحضير لتعداد ٢٠١٠م على مستوى الدول الأعضاء. وتضمنت مهام اللجنة اختيار وصياغة الأسئلة المناسبة لجمع بيانات عن السكان وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، وكذلك البيانات عن المباني والمساكن وتعداد المنشات، على أن يكون هناك اتفاق على توحيد الحد الأدنى من هذه الأسئلة بين دول الأعضاء.

وللوصول لهذه الغاية كان لابد من إيجاد صيغة للتعاون بين دول الخليج العربية وهو التعاون الإقليمي، وكان الهدف من هذا التعاون هو الاستفادة من تبادل التجارب والخبرات مع الآخرين. ولقد تم إعداد هذا المجلد لتوثيق التجربة العُمانية في مجال التعاون الفني الإقليمي. ويشتمل المجلد على جميع محاضر اجتماعات لجنة التعدادات العامة في الأجهزة الإحصائية بدول الخليج العربية خلال الفترة من نوفمبر ٢٠٠٢ إلى مارس ٢٠١٢م.

الاجتماع الأول

الاجتماع الأول المنعقد يومي ٢٩-٣٠ شعبان ١٤٢٣هـ الموافق ٤-٥ نوفمبر ٢٠٠٢م (الرياض)

في ضوء قرار المجلس الأعلى بشأن توحيد الفترات الزمنية للتعدادات العامة وإجراء تعداد عام في سنة ٢٠١٠م، وتنفيذاً لقرار لجنة وكلاء ورؤساء الأجهزة الإحصائية بتشكيل لجنة فنية للتعدادات العامة، واتفاقها في اجتماعها الثاني عشر (يناير ٢٠٠٢م – مسقط) على أن تعقد اللجنة اجتماعها الأول بمقر الأمانة العامة بالرياض خلال هذا العام (٢٠٠٢م) وأن يتضمن جدول أعمالها ما يلي :

- **أولاً: وضع الأسس الموحدة لإجراء التعدادات العامة.**
- **ثانياً: تفعيل التكامل الإحصائي بين دول المجلس**
- **ثالثاً: مناقشة مقترحات الدول الأعضاء بشأن تفعيل محور الإحصاءات السكانية ووضع الآليات والإجراءات لتفعيل كل نقطة من النقاط (أ- هـ) المنصوص عليها في هذا المحور.**
- **رابعاً: موعد ومكان عقد الاجتماع القادم.**

وفي ضوء ما اتفقت عليه لجنة وكلاء ورؤساء الأجهزة الإحصائية بشأن تفعيل التكامل الإحصائي بين دول المجلس، عقدت لجنة التعدادات العامة في الأجهزة الإحصائية اجتماعها الأول خلال الفترة ٢٩ – ٣٠ شعبان ١٤٢٣هـ الموافق ٤ – ٥ نوفمبر ٢٠٠٢م بمقر الأمانة العامة بالرياض، وترأس الاجتماع الأستاذ/ على بن محبوب الرئيسي - مدير عام الإحصاءات الاجتماعية ومدير عام مشروع تعداد ٢٠٠٣م بوزارة الاقتصاد الوطني بسلطنة عمان ورئيس وفدها، وشاركت فيه وفود من الدول الأعضاء والأمانة العامة (مرفق قائمة بأسماء المشاركين).

في بداية الاجتماع أقر المشاركون جدول الأعمال المقترح. وبعد مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال في ضوء الأوراق والمذكرات المقدمة من الدول الأعضاء والأمانة العامة، اتفقت اللجنة على ما يلي :

أولاً: وضع الأسس الموحدة لإجراء التعدادات العامة

استعرضت اللجنة مرئيات الدول الأعضاء حول الأسس الموحدة لإجراء التعدادات العامة وناقشت تكليف لجنة وكلاء ورؤساء الأجهزة الإحصائية لها بوضع الأسس الموحدة لإجراء التعدادات العامة، تمهيداً لإجراء التعداد العام سنة ٢٠١٠م . وتوصلت إلى ما يلي:

المدى الزمني لإنجاز ما أوكل إلى اللجنة من أعمال:

يتطلب تنفيذ قرار المجلس الأعلى بإجراء التعدادات العامة في جميع دول المجلس سنة ٢٠١٠م بالشكل المنشود، اتفاق الدول الأعضاء على الأسس الموحدة لإجراء التعدادات العامة والخطوات اللازمة لذلك قبل الأول من يوليو ٢٠٠٧م.

آلية عمل اللجنة:

لضمان تنفيذ قرار المجلس الأعلى المشار إليه أعلاه في الموعد المحدد لابد من تحديد آلية وخطة عمل للجنة لتفي بذلك. وعليه فقد اتفقت اللجنة على أن تقوم سلطنة عمان بإعداد تصور لآلية عمل اللجنة وبرنامجها الزمني لإنجاز ما أوكل إليها من أعمال وتوزيعها وفقاً للمراحل الزمنية لإعداد التعدادات العامة، وتوافي بها الأمانة العامة قبل شهرين من تاريخ الاجتماع القادم تمهيداً لإرساله إلى بقية الدول الأعضاء لإبداء مرئياتها بشأنه ومناقشته في الاجتماع القادم.

الأسس التي ينبغي بحثها للوصول إلى أسس موحدة لإجراء التعدادات العامة:

١. شمولية التعداد وهل يشمل السكان والمساكن والمباني فقط أم تشمل كذلك المنشآت.

٢. محتويات استمارة التعداد والأسئلة التي ينبغي أن تتضمنها، والنماذج المساعدة.

٣. الإسناد الزمني وطول فترة العد.

٤. توحيد المصطلحات والتعاريف المستخدمة في بنود الاستمارة وتوحيد التصانيف ذات العلاقة.

٥. توحيد أسلوب العد (فعلي – نظري).

٦. الأهداف الرئيسة للتعدادات.

٧. التقسيمات الإحصائية.

٨. التعاون الفني وتبادل الخبرات من خلال تبادل الزيارات وعقد الندوات وتوفير الدعم الفني.

٩. توحيد الحد الأدنى لجداول نشر نتائج التعداد في دول المجلس وإجراء الدراسات التحليلية للنتائج.

تقوم مملكة البحرين بإعداد ورقة عمل حول محتويات استمارة التعداد وما ينبغي أن تتضمنه من أسئلة وتوافي بها الأمانة العامة قبل شهرين من الاجتماع القادم للجنة.

وتمهيداً لذلك توافي الدول الأعضاء الأمانة العامة في غضون شهر من تاريخه بمرئياتها والأسئلة التي ترى أن تتضمنها الاستمارة. وتقوم الأمانة العامة بتزويد مملكة البحرين بهذه المرئيات لإعداد ورقة

العمل المشار إليها في ضوئها.

ثانياً: تفعيل التكامل الإحصائي بين دول المجلس

اطلعت اللجنة على ما تضمنه محضر الاجتماع الثالث عشر (مايو ٢٠٠٢) للجنة وكلاء ورؤساء الأجهزة الإحصائية حول تفعيل التكامل الإحصائي بين دول المجلس ومن ذلك تأكيدها على أن تقوم الدولة العضو، التي تجري تعداداً عاماً قبل عام ٢٠١٠م، بدعوة الدول الأعضاء الأخرى وإبلاغها بمواعيد إجراء المسوحات والدراسات الإحصائية التي ستقوم بها، واتفاقها على إجراء مسوحات ميدانية في مواعيد موحدة وبأسلوب موحد بين الدول الأعضاء وذلك للتمهيد لإجراء التعداد العام في ٢٠١٠م.

وفيما يتعلق بالموضوع الأول، واستجابة لتساؤل بعض أعضاء اللجنة عن التجربة العمانية في مجال التحضير للتعداد الذي سيجرى في سلطنة عمان في العام القادم (٢٠٠٣م)، تحدث رئيس وفد السلطنة عن بعض جوانب التجربة وأفاد بأن السلطنة سوف تدعو جميع الدول الأعضاء للمشاركة في الفعاليات الخاصة ببدء الأعمال الميدانية في الربع الأخير من عام ٢٠٠٣م، ومن خلال هذه الفعالية سوف يتم عرض التجربة العمانية في مجال التحضير للتعداد وخاصة ما يتعلق بالتحضير لتنفيذ تعداد المنشآت ضمن المرحلة النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٣م، حيث تكون التجربة قد اكتملت تخطيطا وتنفيذا.

أما النقطة الثانية المتعلقة بإجراء مسوحات ميدانية في مواعيد موحدة وبأسلوب موحد، فان إجراء مسوحات ميدانية في مواعيد موحدة وبأسلوب موحد بين الدول الأعضاء سيكون ممكنا بعد أن يتم إجراء التعداد العام في ٢٠١٠م، نظراً لاختلاف مواعيد التعدادات العامة قبل ٢٠١٠م في الدول الأعضاء ومن ثم اختلاف مواعيد إجراء المسوحات غير أن أسلوب مسوحات الأسرة والاستمارات اللازمة لها سيتم التنسيق حوله ضمن إطار الإعداد لإجراء التعدادات العامة في ٢٠١٠م.

ثالثاً: تفعيل محور الإحصاءات السكانية الوارد في الإطار العام للإستراتيجية السكانية لدول المجلس

بعد مناقشة اللجنة لهذا الموضوع في ضوء مرئيات الدول الأعضاء وتكليف لجنة وكلاء ورؤساء الأجهزة الإحصائية بوضع آليات وإجراءات لتفعيل كل نقطة من النقاط (أ ـ هـ) المنصوص عليها في محور الإحصاءات السكانية الوارد في الإطار العام للإستراتيجية السكانية، اتفقت اللجنة على الآليات المرفقة بكل نقطة :

أ- إجراء التعدادات السكانية والمسوح الديموغرافية المتخصصة بصفة دورية ونشر نتائجها وعمل الدراسات التحليلية لها.

- لقد تم تفعيل هذه النقطة بصدور قرار المجلس الأعلى بإجراء التعدادات العامة في ٢٠١٠م وجعلها عشرية في السنوات الصفرية وتشكيل لجنة، في إطار اللجنة الوزارية للتخطيط والتنمية، للتعدادات العامة للإعداد لذلك ومتابعة تنفيذه.

- زيادة الاهتمام بالتحليل المعمق لنتائج التعدادات والمسوح بالعينة من أجل استخلاص التوصيات اللازمة للتخطيط الواعي المستنير في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة وفي مجال توطين الأنشطة والعمالة بصفة خاصة.

ب- تطوير أجهزة الإحصاءات الحيوية وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة مع الاهتمام بالتدريب أثناء العمل.

- تضمين الهياكل التنظيمية للأجهزة الإحصائية في دول المجلس إدارات للإحصاءات السكانية والحيوية وإدارات مستقلة للتعداد.

- تدعيم الإحصاءات السكانية بنظام السجل المدني المتكامل بحيث يغطي الواقعات الحيوية (الولادة ـ الوفيات الطلاق ـ الزواج).

- تحديث وتفعيل القوانين والتشريعات والإجراءات في أنظمة التسجيل للوقائع الحيوية.

- الربط الآلي بين أجهزة الإحصاء بالقطاعات المعنية بالسياسات السكانية والأجهزة المركزية للإحصاء بالدولة.

- إنشاء مركز للتدريب الإحصائي والديموغرافي لدول المجلس.

- العمل على بناء قاعدة تضم سلسلة زمنية للإحصاءات الحيوية علاوة على البيانات المناسبة من التعدادات السكانية مما يسهل دراسة اتجاهات معدلات المواليد والوفيات والزواج والطلاق تمهيداً لإعداد البرامج وتبني السياسات المناسبة لذلك.

- الاهتمام بدقة وشمولية وآنية التسجيل لخصائص الواقعات الحيوية.

ج- التنسيق والتعاون بين الأجهزة الإحصائية المنتجة للبيانات بما يحول دون التضارب في البيانات ويحقق الإفادة المثلى منها في البحوث والبرامج التخطيطية.

- التأكيد على أهمية الحوار المستمر بين منتجي ومستخدمي الإحصاءات بما يحقق الاستفادة منها في الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية.

د- اهتمام الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث بقضايا السكان في دول المجلس وتطوير الدراسات المتصلة بها.

- دعم الشراكة بين الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث ومؤسسات الحكومة والقطاع العام والخاص فيما يتعلق بدراسة قضايا السكان خاصة التركيبة السكانية وسوق العمل والمواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في الوقت الحاضر ودعوة الجامعات الخليجية لإنشاء مراكز للبحوث والدراسات السكانية .
- الاهتمام بالثقافة السكانية وتضمينها مناهج التعليم العام والجامعي، وإبراز أهمية الإحصاءات بصفة عامة والإحصاءات السكانية بصفة خاصة في مجال التنمية السكانية والتخطيط.

هـ - نشر الوعي بين المواطنين بما يضمن تجاوبهم مع الأجهزة الإحصائية في إجراء التعدادات السكانية والمسوح المتخصصة في مجال السكان.

- زيادة فعالية وسائل الأعلام الخليجية المقروءة والمسموعة والمرئية في مجال توضيح أهمية التعدادات السكانية والمسوح المتخصصة كركيزة أساسية لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- نشر الوعي الإحصائي بين المواطنين الخليجيين والتأكيد على سرية البيانات والمعلومات التي تجمع في التعدادات السكانية وأنها تستخدم لإغراض التنمية ورفع مستوى معيشة الفرد.
- تشجيع البحوث العلمية والتحليلية للبيانات التي تنتجها الأجهزة الإحصائية في مجال التعدادات والمسوح بالعينة والإحصاءات الدورية مثل (مسح صحة الطفل - مسح صحة الأسرة) والتي تعالج القضايا الاجتماعية والاقتصادية الهامة والتي تمس الحياة اليومية للأسرة المواطنة في دول المجلس.

رابعاً: موعد ومكان عقد الاجتماع القادم

اتفقت اللجنة على عقد اجتماعها الثاني يومي الثلاثاء والأربعاء ٢٧ و٢٨ صفر ١٤٢٤هـ الموافق ٢٩ و٣٠ أبريل ٢٠٠٣م بمدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

أسماء الدول المشاركة

الاجتماع الأول للجنة التعدادات العامة في الأجهزة الإحصائية

الأمانة العامة – الرياض

٢٩ – ٣٠ شعبان ١٤٢٣هـ الموافق ٤ – ٥ نوفمبر ٢٠٠٢م

دولة الإمارات العربية المتحدة : وزارة التخطيط.

مملكة البحرين : الجهاز المركزي للإحصاء.

المملكة العربية السعودية : وزارة التخطيط - مصلحة الإحصاءات العامة.

سلطنة عمان : وزارة الاقتصاد الوطني.

دولة قطـر : الأمانة العامة لمجلس التخطيط.

دولة الكويت : وزارة التخطيط – الإدارة المركزية للإحصاء.

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الإجتماع الثاني

محضر الاجتماع المنعقد يومي ٢٧-٢٨ شعبان ١٤٢٣هـ الموافق ٢٩-٣٠ ابريل ٢٠٠٣م(الرياض)

عقدت لجنة التعدادات العامة في الأجهزة الإحصائية في الدول الأعضاء اجتماعها الثاني يومي الثلاثاء والأربعاء ٢٧ – ٢٨ صفر ١٤٢٤هـ الموافق ٢٩ – ٣٠ ابريل ٢٠٠٣م لمناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال في ضوء أوراق العمل والتصورات المقدمة من الدول الأعضاء ومذكرات الأمانة العامة بهذا الشأن اتفقت اللجنة على أن يكون جدول الأعمال كما يلي:

- أولاً – الأسس الموحدة لإجراء التعدادات العامة سنة ٢٠١٠م وآلية وخطة عمل اللجنة وبرنامجها الزمني في المرحلة القادمة.
- ثانياً – محتويات الاستمارة الموحدة للتعدادات العامة.
- ثالثاً- التكامل الإحصائي بين الدول الأعضاء.
- رابعاً- موعد ومكان عقد الاجتماع القادم.

أولاً – الأسس الموحدة لإجراء التعدادات العامة سنة ٢٠١٠م وآلية وخطة عمل اللجنة وبرنامجها الزمني في المرحلة القادمة.

استعرضت اللجنة الأسس المقترحة في الاجتماع الأول (نوفمبر ٢٠٠٢م) التي ينبغي بحثها للوصول إلى أسس موحدة لإجراء التعدادات العامة سنة ٢٠١٠م وشكر أعضاء اللجنة سلطنة عمان على إعدادها خطة عمل اللجنة وبرنامجها الزمني وآلية عملها. واتفقت اللجنة على العمل على توحيد الأسس التالية:

١. الأهداف الرئيسة ونطاق التعداد.
٢. شمولية برنامج التعداد (السكان، المساكن، المنشات، المباني).
٣. الموضوعات التي سوف يتضمنها كل تعداد.
٤. التصانيف المستخدمة وخاصة التصنيف المهني والاقتصادي والتعليمي.
٥. تعريفات الوحدات والمفاهيم والمصطلحات المستخدمة في التعدادات بما في ذلك مسميات الهيكل التنظيمي للعاملين.
٦. مواعيد الإسناد الزمني وفترة العد.

٧. استخدام المعاينة بالتعداد.

٨. أسلوب العد.

٩. طريق جمع البيانات.

١٠. التبويبات (الجداول) تلتزم باستخراجها كل الدول الأعضاء للنشر.

١١. وضع خطة إعلامية موحدة إلى جانب الخطط الإعلامية المحلية.

كما اتفقت على جدول زمني لأعمالها لتوحيد أسس التعدادات العامة (مرفق). وكذلك على آلية عملها لمناقشة الأسس، وذلك بتكليف دولة معينه بإعداد مشروع حول أي من الموضوعات المقرر توحيدها بين الدول الأعضاء أو التنسيق فيما بينها حول هذه الموضوعات بحيث يرسل للأمانة العامة لتتولى إجراء ما يلزم وذلك على النحو التالي :

أ – إحالة المشروع إلى الدول الأعضاء لبيان مرئياتها ومقترحاتها بشأنه.

ب- إحالة آراء ومقترحات الدول إلى الدولة المكلفة بإعداد المشروع لأخذ تلك الآراء بعين الاعتبار وإعداد المشروع النهائي.

ج- دعوة اللجنة الفنية للتعدادات إلى اجتماع لمناقشة المشروع وإقراره تمهيداً لرفعه إلى لجنة وكلاء ورؤساء الأجهزة الإحصائية لاتخاذ اللازم.

ثانياً – محتويات الاستمارة الموحدة للتعدادات العامة.

اطلعت اللجنة على ما تضمنه مشروع محتويات الاستمارة الموحدة للتعدادات العامة المقترحة وشكرت مملكة البحرين على جهودها في إعداد مشروع محتويات الاستمارة الموحدة للتعدادات وما تحويه من سلة البيانات المطلوبة والأسئلة ، وبعد بحث الموضوع من كافة جوانبه اتفقت اللجنة على ما يلي:

١. أن تقوم الدول الأعضاء التي لم تزود الأمانة العامة بالأسئلة التي تراها مناسبة لتضمينها مشروع محتويات الاستمارة الموحدة للتعدادات العامة ، بموافاة الأمانة العامة بها خلال شهر من تاريخ هذا الاجتماع تمهيداً لإرسالها إلى مملكة البحرين لتضمينها السلة المقترحة لإعداد مشروع الاستمارة الموحدة للتعدادات العامة.

٢. أن تقوم مملكة البحرين خلال شهرين من تاريخ استلام مرئيات الدول الأعضاء المشار إليها في الفقرة (١) أعلاه تقديم ما يلي :

أ – جداول مقارنة بحيث تشتمل على كافة البنود التي وردت في مرئيات الدول الأعضاء.

ب – مشروع مسودة محتويات الاستمارات الموحدة للتعدادات.

ثالثاً- التكامل الإحصائي بين الدول الأعضاء.

استذكرت اللجنة ما اتفقت عليه في اجتماعها الأول بشأن تفعيل التكامل الإحصائي بين الدول الأعضاء، ورحبت اللجنة بدعوة سلطنة عمان للدول الأعضاء والأمانة العامة للإطلاع على الفعاليات الخاصة ببدء الأعمال الميدانية خلال الربع الأخير من هذا العام وعرض تجربتها في مجال التحضير للتعداد الذي سيجري في سلطنة عمان في هذا العام (٢٠٠٣م)، ورأت اللجنة أن تقوم سلطنة عمان بوضع برنامج يتضمن التحضير لتنفيذ تعداد المنشآت ضمن المرحلة النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٣م. إضافة لعرض تجربتها في مجال التحضير للتعداد، وسيتم التنسيق بين الأمانة العامة وسلطنة عمان حول موعد هذه الدعوة.

رابعاً- موعد ومكان عقد الاجتماع القادم.

اتفقت اللجنة على عقد اجتماعها الثالث في شهر أكتوبر ٢٠٠٣م، ورأت أن يتم التنسيق بين الأمانة العامة ودولة الرئاسة حول تاريخ ومكان عقده.

الجدول الزمني المقترح لأعمال لجنة التعدادات العامة
في الأجهزة الإحصائية لتوحيد أسس التعداد

م	الأسس والمواضيع	مدة الاجتماع	تاريخ الاجتماع
١	أ – شمول برنامج التعداد ب – الموضوعات التي سوف يتضمنها كل تعداد	٢	أبريل ٢٠٠٣
٢	مناقشة مسودة الاستمارات	٣	أكتوبر٢٠٠٣
٣	التعاريف الإحصائية المستخدمة في التعداد	٣	ابريل ٢٠٠٤
٤	الجداول الإحصائية (المخرجات)	٣	أبريل ٢٠٠٤
٥	أ – مواعيد الإسناد الزمني وفترة العد ب- استخدام المعاينة بالتعداد ت – أسلوب العد ث – طريقة جمع البيانات ج- نطاق التعداد ح- الأهداف	٤	ابريل ٢٠٠٥

٦	الخطة الإعلامية	٣	أكتوبر٢٠٠٥
٧	الموضوعات الأخرى التي تري اللجنة مناقشتها	٣	ابريل٢٠٠٦
٨	ما يستجد من أعمال	٣	أكتوبر٢٠٠٦
٩	إعداد التقرير النهائي	٣	ابريل٢٠٠٧

يتم التنسيق بين الأمانة العامة لمجلس التعاون ودولة الرئاسة لمجلس التعاون للدعوة لعقد اجتماع اللجنة حسب الجدول المذكور أعلاه.

أسماء الدول المشاركة

دولة الإمارات العربية المتحدة : وزارة التخطيط.

مملكة البحرين : الجهاز المركزي للمعلومات.

المملكة العربية السعودية : وزارة التخطيط - مصلحة الإحصاءات العامة.

سلطنة عمان : وزارة الاقتصاد الوطني.

دولة قطـر : الأمانة العامة لمجلس التخطيط.

دولة الكويت : وزارة التخطيط – قطاع الإحصاء والمعلومات.

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الاجتماع الثالث

محضر الاجتماع المنعقد يومي ٢٧-٢٩ شوال ١٤٢٣هـ الموافق ٢١-٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣م(الرياض)

عقدت اللجنة الفنية لتعداد عام ٢٠١٠م اجتماعها الثالث خلال الفترة من ٢٧ – ٢٩ شوال ١٤٢٤هـ الموافق ٢١ – ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣م بمقر الأمانة العامة بالرياض وشارك في الاجتماع ممثلون عن جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة عدا سلطنة عمان ، وتم إقرار مشروع جدول الأعمال المقترح من الأمانة العامة. وكذلك تم مناقشة الموضوعات المطروحة في ضوء الأوراق المقدمة من الدول الأعضاء ومذكرات الأمانة العامة تم الاتفاق على ما يلي :

أولاً – الأسس الموحدة لإجراء التعدادات العامة بدول المجلس

اطلعت اللجنة على ما اعتمدته لجنة وكلاء ورؤساء الأجهزة الإحصائية بدول المجلس في اجتماعها الخامس عشر (مايو ٢٠٠٣م) من توصيات في محضر اجتماع اللجنة الفنية لتعداد ٢٠١٠م الثاني (إبريل – ٢٠٠٣م) والذي تضمن توحيد أسس إجراء التعداد عام ٢٠١٠م التالية:

١. الأهداف الرئيسية ونطاق التعداد.

٢. شمولية برنامج التعداد (السكان ، المساكن ، المنشآت ، المباني).

٣. الموضوعات التي سوف يتضمنها كل تعداد.

٤. التصانيف المستخدمة وخاصة التصنيف المهني والاقتصادي والتعليمي.

٥. تعريفات الوحدات والمفاهيم والمصطلحات المستخدمة في التعدادات بما في ذلك مسميات الهيكل التنظيمي للعاملين.

٦. مواعيد الإسناد الزمني وفترة العد.

٧. استخدام المعاينة بالتعداد.

٨. أسلوب العد.

٩. طرق جمع البيانات.

١٠. التبويبات (الجداول) والتي تلتزم باستخراجها كل الدول الأعضاء للنشر.

١١. وضع خطة إعلامية موحدة إلى جانب الخطط الإعلامية المحلية.

قررت اللجنة توزيع مناقشة الموضوعات الواردة في الأسس الموحدة لإجراء تعداد ٢٠١٠م على الاجتماعات القادمة للجنة بحيث يتم التحضير لكل موضوع حسب الآلية المتفق عليها في اجتماع اللجنة الثاني وحسب البرنامج الزمني لعمل اللجنة، وإعمالاً لآلية مناقشة الأسس المتفق عليها ، قامت اللجنة بتحديد البندين (١ ، ٢) لمناقشتهما في الاجتماع القادم :

١. الأهداف الرئيسية للتعداد، نطاق التعداد.

٢. شمولية التعداد (السكان، المباني، المساكن، المنشآت).

كما اتفقت اللجنة أن تقوم الدول الأعضاء بموافاة الأمانة العامة بمرئياتها حولهما في موعد أقصاه نهاية شهر يناير ٢٠٠٤م، وتقوم الأمانة العامة بعد اكتمال وصول مرئيات الدول بإعداد تقرير شامل حول الأهداف الرئيسية المشتركة وشمولية التعداد، يعاد إرساله إلى الدول الأعضاء للإطلاع وإبداء الملاحظات لمناقشته في الاجتماع القادم للجنة.

ثانياً : محتويات الاستمارة الموحدة للتعدادات العامة

تنفيذا لما اتفقت عليه اللجنة في محضرها السابق (إبريل ٢٠٠٣م) بشأن مشروع محتويات الاستمارة الموحدة للتعدادات العامة، اطلعت اللجنة على سلة البيانات المطلوبة والتي أعدتها مملكة البحرين مشكورة وفقاً لملاحظات الدول الأعضاء عليها ، وبعد نقاش مستفيض حولها اتفقت على ما يلي :

١. الحد الأدنى لسلة البيانات الرئيسية المشتركة في التعدادات (السكان، المباني، المساكن والمنشآت)، وللدول الأعضاء حرية إضافة البيانات التي تراها حسب احتياجاتها الوطنية.

٢. تقوم الدول الأعضاء بموافاة الأمانة العامة بمرئياتها حول ما تحتويه البنود الرئيسية في سلة البيانات المتفق عليها من تفصيلات في موعد أقصاه نهاية شهر يناير ٢٠٠٤م ، على أن تقوم الأمانة العامة بإرسالها لمملكة البحرين المكلفة بإعداد تفاصيل البنود الرئيسية على شكل قوائم مقارنة ترسل إلى الأمانة العامة لتعميمها على الدول الأعضاء لمناقشتها في الاجتماع القادم للجنة.

ثالثاً : إمكانية الاستفادة من استخدام أسلوب العينة في التعدادات العامة بدول المجلس

استنادا إلى ما وجهت به لجنة وكلاء ورؤساء الأجهزة الإحصائية (مايو ٢٠٠٣م) بشأن إعداد دراسة حول إمكانية الاستفادة من استخدام أسلوب العينة في التعدادات العامة.

اتفقت اللجنة أن تقوم الدول الأعضاء بتزويد الأمانة العامة بمرئياتها حول استخدام أسلوب العينة في التعداد في موعد أقصاه نهاية شهر يناير ٢٠٠٤م ، على أن تقوم الأمانة العامة بإرسالها لدولة

الكويت المكلفة بإعداد دراسة حول إمكانية استخدام أسلوب العينة في التعداد اعتمادا على مقترحات ومرئيات الدول الأعضاء و تعاد الدراسة بعد الانتهاء منها للأمانة العامة في منتصف شهر مارس ٢٠٠٤م لتعميمها على الدول الأعضاء تمهيداً لمناقشتها في الاجتماع القادم للجنة.

رابعاً : احتياجات التعدادات العامة عام ٢٠١٠ من الأدلة بدول مجلس التعاون

اطلعت اللجنة على ما وجهت به لجنة وكلاء ورؤساء الأجهزة الإحصائية في اجتماعها الخامس عشر (مايو ٢٠٠٣م) حول " الأخذ في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة والتي سوف تصدر عن هيئة الأمم المتحدة " واستذكرت ما ورد في الفقرة (٤) من البند أولا من محضر اجتماع اللجنة الثاني (إبريل ٢٠٠٣م) حول " توحيد التصانيف المستخدمة، وخاصة التصنيف المهني والاقتصادي والتعليمي".

ارتأت اللجنة الأخذ بما اقترحته الأمانة العامة بمذكرتها بشأن إضافة دليل الجنسية إلى التصانيف المقترح استخدامها واتفقت على الآلية التالية لإعدادها :

كلفت اللجنة الدول التالية بإعداد مسودة الأدلة :

دولة الإمارات العربية المتحدة	دليل الجنسية
مملكة البحرين	الدليل التعليمي
دولة قطر	الدليل الاقتصادي
دولة الكويت	الدليل المهني

- تقوم الدول الأعضاء بموافاة الأمانة العامة بما لديها من أدلة وطنية مستخدمة (المذكورة أعلاه) في موعد أقصاه نهاية شهر أبريل ٢٠٠٤م، تقوم الأمانة العامة بعدها بإرسال الأدلة التي سترد من الدول الأعضاء إلى الدولة المكلفة، وبعد إنجاز الدولة المكلفة لمسودة الدليل تقوم بإرساله إلى الأمانة العامة في موعد أقصاه نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٤م تمهيداً لعرضه على اجتماع اللجنة في نوفمبر ٢٠٠٤م.

خامساً : تعديل البرنامج الزمني في ضوء مشاركة لجنة تقنية المعلومات في اجتماعات اللجنة الفنية لتعداد عام ٢٠١٠م

بناءً على توجيه من لجنة وكلاء ورؤساء الأجهزة الإحصائية الخامس عشر (مايو ٢٠٠٣م) بشأن "مشاركة لجنة تقنية المعلومات في اجتماعات اللجنة الفنية لتعداد عام ٢٠١٠م عند البدء بإعداد متطلبات التقنيات والبرمجيات الضرورية في إعداد التعدادات العامة وذلك للمساهمة في اختيار تطبيق التقنيات الحديثة في هذا المجال".

اقترحت اللجنة تعديل البرنامج الزمني لأعمالها بما يتفق وتوجيهات لجنة الوكلاء والمستجدات الناتجة عن الاحتياجات الفعلية لموضوعات التعداد ومنها متطلبات التقنيات والبرمجيات الضرورية في إعداد التعدادات العامة والأدلة.

سادساً : محضر الاجتماع الثاني للجنة الفنية لتعداد ٢٠١٠م

اطلعت اللجنة على محضر اجتماعها الثاني وأكدت على موضوع التكامل الإحصائي بين الدول الأعضاء والوارد في البند ثالثا، وعلى أهمية تبادل الزيارات بين المختصين في الدول الأعضاء وخاصة أعضاء اللجنة الفنية لتعداد ٢٠١٠م وذلك من أجل إثراء معلومات الأعضاء ووقوفهم على آخر المستجدات في مجال التعدادات السكانية.

وتوصي اللجنة بضرورة تفعيل الزيارات، وترى انه من الضروري قيام أعضاء اللجنة الفنية لتعداد ٢٠١٠ م بزيارة لسلطنة عمان تنفيذا لدعوة سابقة وردت في محضر الاجتماع الثاني للجنة، إضافة إلى ضرورة تنظيم زيارات للدول الأخرى التي تقوم بتنفيذ تعدادات في المرحلة الحالية.

سابعاً : الموعد المقترح للاجتماع القادم

اتفقت اللجنة على عقد اجتماعها القادم خلال النصف الثاني من شهر إبريل ٢٠٠٤م.

أسماء الدول المشاركة

دولة الإمارات العربية المتحدة : وزارة التخطيط.

مملكة البحرين : الجهاز المركزي للمعلومات.

المملكة العربية السعودية : وزارة التخطيط - مصلحة الإحصاءات العامة.

سلطنة عمان : وزارة الاقتصاد الوطني. اعـــتذار

دولة قطـر : الأمانة العامة لمجلس التخطيط.

دولة الكويت : وزارة التخطيط – قطاع الإحصاء والمعلومات.

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الاجتماع الرابع

محضر الاجتماع المنعقد يومي ٢-٣ جمادى الأول ١٤٢٥هـ الموافق ٢٠-٢١ يونيو ٢٠٠٤م (الرياض)

عقدت اللجنة الفنية لتعداد عام ٢٠١٠م اجتماعها الرابع خلال الفترة من ٢ – ٣ جمادى الأولى ١٤٢٥هـ الموافق ٢٠ – ٢١ يونيو ٢٠٠٤م بمقر الأمانة العامة بالرياض وشارك في الاجتماع ممثلون عن جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة .

تم في بداية الإجماع إقرار مشروع جدول الأعمال المقترح من الأمانة العامة مع إضافة موضوع الإطلاع على تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في استخدم العينة في المسح الشامل في إمارة دبي عام ٢٠٠٠م في بند ما يستجد من أعمال ، وبعد مناقشة الموضوعات المطروحة في ضوء الأوراق المقدمة من الدول الأعضاء ومذكرات الأمانة العامة تم الاتفاق على ما يلي :

أولاً - الأسس الموحدة لإجراء التعداد عام ٢٠١٠م بدول المجلس

اطلعت اللجنة على مذكرة الأمانة العامة بشأن تحديد البندين التاليين لمناقشتهما في هذا الاجتماع وهما :

١. الأهداف الرئيسية للتعداد، نطاق التعداد.

٢. شمولية التعداد (السكان، المباني، المساكن، المنشآت).

وعلى جداول المقارنة التي أعدتها الأمانة العامة بناءً على مرئيات الدول الأعضاء، وبعد مناقشتها اتفقت علي ما يلي:

أ- الأهداف الرئيسية الموحدة لتعداد ٢٠١٠م لدول المجلس:

١. تفعيل التكامل الإحصائي المشترك والاستفادة من الخبرات والتجارب المتاحة بدول المجلس.

٢. جمع ونشر البيانات عن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان والمباني والمساكن والمنشآت بدول المجلس.

٣. توفير الأطر اللازمة لتصميم عينات من اجل تنفيذ بحوث ودراسات إحصائية مشتركة ومتخصصة على مستوى دول المجلس.

٤. بناء قاعدة موحدة من المعلومات الإحصائية للسكان والمساكن والمنشآت لدول المجلس.

٥. التقديرات المستقبلية للبيانات والمؤشرات الديموغرافيه والاجتماعية والاقتصادية.

ب- نطاق وشمولية تعداد ٢٠١٠ م لدول المجلس

وهو أن يجرى حصر الشامل للسكان المتواجدين وللمباني والمساكن والمنشآت القائمة داخل الحدود الجغرافية لدول مجلس التعاون وخلال فترة زمنية محددة .

ثانياً - البيانات التفصيلية لبنود سلة البيانات الموحدة في استمارة التعداد

بناءاً على ما تم الاتفاق عليه في محضر الاجتماع الثالث للجنة تعداد عام ٢٠١٠م (ديسمبر ٢٠٠٣م)، بشأن تفاصيل البنود الرئيسية في سلة البيانات الموحدة، اطلعت اللجنة على تفاصيل البنود الرئيسية في سلة البيانات التي أعدتها مملكة البحرين على شكل قوائم مقارنة اعتمادا على مرئيات الدول الأعضاء، وبعد نقاش اتفقت اللجنة على ما يلي :

١. تفاصيل البنود الرئيسية لسلة البيانات الموحدة لتعداد السكان .

٢. تأجيل مناقشة تفاصيل البنود الرئيسية لسلة البيانات الموحدة لتعداد المباني والمساكن والمنشآت للاجتماع القادم للجنة في شهر نوفمبر ٢٠٠٤م.

٣. تكليف الدول التالية بإعداد نماذج لاستمارات التعداد ترسل للأمانة العامة قبل نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٤م لتعرض على الاجتماع القادم للجنة حسب ما يلي:

٤. دولة الإمارات العربية المتحدة تكلف بإعداد نموذج لاستمارة تعداد المنشآت.

٥. سلطنة عمان تكلف بإعداد نموذج لاستمارة تعداد السكان.

٦. دولة قطر تكلف بإعداد نموذج لاستمارة تعداد المباني والمساكن.

ثالثاً - استخدام أسلوب العينة في تعداد ٢٠١٠م بدول المجلس

اتفقت اللجنة على تأجيل مناقشة البند ثالثاً من جدول أعمال اجتماع الرابع للجنة والخاص باستخدام أسلوب العينة في التعداد للاجتماع القادم نوفمبر ٢٠٠٤م ، مع ضرورة الأخذ بما ورد في البند (خامساً) من محضر الاجتماع السادس عشر للجنة وكلاء ورؤساء الأجهزة الإحصائية المتضمن " الأخذ في الاعتبار تنفيذ التعداد بطريقة العد الشامل وفق سلة البيانات المتفق عليها على مستوى دول المجلس وقصر تطبيق أسلوب العينة على البيانات الإضافية المتخصصة والتي يتم الاتفاق عليها من قبل لجنة تعداد ٢٠١٠م لدول المجلس".

رابعاً : ما استجد من أعمال

اطلعت اللجنة على تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال استخدام أسلوب العينة في التعداد العام للسكان، حيث قدم الأستاذ / عارف عبيد المهيري مدير مركز الإحصاء ببلدية دبي التجربة والتي تم تنفيذها عام ٢٠٠٠م على مستوى إمارة دبي من قبل مركز الإحصاء ببلدية دبي والتي تتلخص فيما يلي:

تم تنفيذ المسح الإحصائي الشامل لإمارة دبي عام ٢٠٠٠م على ثلاث مراحل تم تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية بأسلوب العد الشامل للمباني والوحدات السكنية والمنشآت حسب أنواعها وخصائصها والأسر والتجمعات السكنية، وفي المرحلة الثالثة تم مسح خصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية باستخدام أسلوب المعاينة حيث تم اختيار عينة تمثل (٢٠٪) من الأسر (المواطنة / غير المواطنة / الجماعية) بالإضافة إلى (٢٠ ٪) من أفراد بتجمعات العمالية، وتم الاعتماد على نتائج الحصر الشامل لبعض خصائص الأفراد مثل الجنس والجنسية بينما تم اعتماد على النتائج المكبرة للعينة لبقية خصائص الأفراد مثل الحالة التعليمية والحالة العملية .. الخ.

خامساً : الموعد المقترح للاجتماع القادم.

استكمالاً لإنجاز أعمال اللجنة وانسجاماً مع البرنامج الزمني المتفق عليه لأعمال اللجنة، تم الاتفاق على عقد اجتماعها القادم خلال النصف الثاني من شهر نوفمبر ٢٠٠٤م، لاستكمال مناقشة تفاصيل البنود الرئيسية في سلة البيانات المتفق عليها، ودراسة استخدام أسلوب العينة في التعداد، ومناقشة الأدلة الإحصائية.

أسماء الدول المشاركة

دولة الإمارات العربية المتحدة:

مملكة البحرين : الجهاز المركزي للمعلومات.

المملكة العربية السعودية : وزارة التخطيط - مصلحة الإحصاءات العامة.

سلطنة عمان : وزارة الاقتصاد الوطني.

دولة قطر : الأمانة العامة لمجلس التخطيط.

دولة الكويت : وزارة التخطيط – قطاع الإحصاء والمعلومات

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الاجتماع الخامس

محضر الاجتماع المنعقد يومي ٢٦-٢٧ شعبان ١٤٢٥هـ الموافق ١٠-١١ أكتوبر ٢٠٠٤م (الرياض)

عقدت اللجنة الفنية لتعداد عام ٢٠١٠م بدول المجلس اجتماعها الخامس خلال الفترة من ٢٦-٢٧ شعبان ١٤٢٥هـ الموافق ١٠-١١ أكتوبر ٢٠٠٤م بمقر الأمانة العامة بالرياض، وشارك في الاجتماع ممثلون عن جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة.

تم في بداية الاجتماع إقرار مشروع جدول الأعمال المقترح من الأمانة العامة، وبعد مناقشة الموضوعات المطروحة في ضوء الأوراق المقدمة من الدول الأعضاء ومذكرات الأمانة العامة تم الاتفاق على ما يلي :

أولاً - تفاصيل البنود الرئيسية لسلة البيانات الموحدة لتعداد المباني والمساكن والمنشآت

١. دولة الإمارات العربية المتحدة تكلف بإعداد نموذج لاستمارة تعداد المنشآت.

٢. سلطنة عمان تكلف بإعداد نموذج لاستمارة تعداد السكان .

٣. دولة قطر تكلف بإعداد نموذج لاستمارة تعداد المباني والمساكن .

ثانياً - استخدام أسلوب العينة في تعداد ٢٠١٠م بدول المجلس

اتفقت اللجنة على تأجيل مناقشة البند ثالثاً من جدول أعمال اجتماع الرابع للجنة والخاص باستخدام أسلوب العينة في التعداد للاجتماع القادم نوفمبر ٢٠٠٤م ، مع ضرورة الأخذ بما ورد في البند (خامساً) من محضر الاجتماع السادس عشر للجنة وكلاء ورؤساء الأجهزة الإحصائية المتضمن " الأخذ في الاعتبار تنفيذ التعداد بطريقة العد الشامل وفق سلة البيانات المتفق عليها على مستوى دول المجلس وقصر تطبيق أسلوب العينة على البيانات الإضافية المتخصصة والتي يتم الاتفاق عليها من قبل لجنة تعداد ٢٠١٠م لدول المجلس".

ثالثاً - ما استجد من أعمال

رابعاً - الموعد المقترح للاجتماع القادم

استكمالاً لإنجاز أعمال اللجنة وانسجاماً مع البرنامج الزمني المتفق عليه ، تم الاتفاق على عقد الاجتماع السادس للجنة خلال شهر ابريل ٢٠٠٥م ، لمناقشة موضوع الأدلة الإحصائية والتعاريف الإحصائية ، وما يستجد من أعمال.

أسماء الدول المشاركة

دولة الإمارات العربية المتحدة:

مملكة البحرين : الجهاز المركزي للمعلومات.

المملكة العربية السعودية : وزارة التخطيط - مصلحة الإحصاءات العامة.

سلطنة عمان : وزارة الاقتصاد الوطني.

دولة قطـر : الأمانة العامة لمجلس التخطيط.

دولة الكويت : وزارة التخطيط – قطاع الإحصاء والمعلومات

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الاجتماع السادس

محضر الاجتماع المنعقد يومي ٢٧-٢٩ شوال ١٤٢٣هـ الموافق ٢١-٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣م (الرياض) وزيارة مصلحة الإحصاءات العامة بالمملكة العربية السعودية

عقدت اللجنة الفنية لتعداد عام ٢٠١٠م بدول المجلس اجتماعها السادس خلال الفترة من ١-٤ ربيع الأول ١٤٢٦هـ الموافق ١٠-١٣ إبريل ٢٠٠٥م بمقر مصلحة الإحصاءات العامة بوزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة العربية السعودية متزامناً مع زيارة للمصلحة للإطلاع على تجربتها في تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠٠٤م، وشارك في الاجتماع ممثلون عن جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة عدا دولة الكويت حيث اعتذرت بسبب انشغالها بالأعمال الميدانية لتعداد السكان.

تم في بداية الاجتماع إقرار مشروع جدول الأعمال بالصيغة المقترحة من الأمانة العامة، وبعد مناقشة للموضوعات المطروحة في ضوء الأوراق المقدمة من الدول الأعضاء ومذكرات الأمانة العامة تم الاتفاق على ما يـــلي :

أولاً - الأدلة والتصانيف التي سوف تستخدم في تعداد ٢٠١٠م بدول المجلس

استعرضت اللجنة ما ورد من أدلة من الأجهزة الإحصائية بالدول الأعضاء واتفقت على أن تقوم الدول الأعضاء بإعداد تقارير ومشاريع الأدلة التي يستلزم الاتفاق على استخدامها في تعداد السكان الموحد لدول المجلس عام ٢٠١٠م، وتم توزيع المهام على الدول وفق ما يلي :

- **دليل الجنسية** : تتولى دولة الإمارات العربية المتحدة إعداد المسودة الأولية لمشروع الدليل وفق ما ورد إليها من الدول الأعضاء مع الأخذ في الاعتبار آخر الإصدارات من الأدلة الدولية في هذا الصدد.

- **الدليل المهني** : تتولي مملكة البحرين إعداد تقرير يتضمن تقييم للدليل الخليجي للمهن والصادر عن وزارات العمل بدول المجلس وما إذا كان يفي باحتياجات التعداد ومدى توافقه مع الطبعة الأخيرة لدليل المهن الدولي ... الخ.

- **الدليل التعليمي** : تتولى سلطنة عمان تقديم تقرير حوله يتضمن آخر الإصدارات الدولية لهذا الدليل وما هي الإضافات التي يمكن إحداثها على الدليل ليتوافق ويلبي احتياجات التعداد.

- **دليل النشاط الاقتصادي** : تتولي دولة قطر متابعة تحديث الدليل الموحد لدول المجلس للأنشطة الاقتصادية والصادر عن الأمانة العامة.

تقوم الدول الأعضاء بعد الانتهاء من إعداد المطلوب بإرساله إلى الأمانة العامة خلال شهرين من تاريخه، تمهيداً لتعميمه على الدول الأعضاء لمناقشته في الاجتماع القادم للجنة.

ثانياً - دليل المفاهيم والمصطلحات الإحصائية المستخدمة بالتعداد

استعرضت اللجنة دليل المفاهيم والمصطلحات الإحصائية المستخدمة في دول المجلس والمتضمن بعض مفاهيم ومصطلحات تعداد السكان والمساكن والمنشآت واتفقت على توزيع مهام إعداد الأدلة على الدول الأعضاء كما يلي:

- تتولى دولة الإمارات العربية المتحدة إعداد مشروع دليل المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في تعداد المنشآت.
- تتولى المملكة العربية السعودية إعداد مشروع دليل المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في تعداد السكان.
- تتولى دولة قطر إعداد مشروع دليل المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في تعداد المساكن.
- توافي الدول الأعضاء الأمانة العامة بما يتوفر لديها من تعاريف ومفاهيم ومصطلحات خاصة بالتعداد خلال شهر من تاريخه لتقوم الأمانة العامة بدورها بموافاة الدول المكلفة بإعداد الأدلة بما يرد إليها تمهيدا لقيامها بإعداد مشروع دليل للمفاهيم والمصطلحات المستخدمة في التعداد يعرض على الاجتماع القادم للجنة.

ثالثاً - توجيهات لجنة الوكلاء بشأن محضر الاجتماع الخامس للجنة

اطلعت اللجنة على ما وجهت به لجنة وكلاء ورؤساء الأجهزة الإحصائية في محضر اجتماعها الثامن عشر (مملكة البحرين - مارس ٢٠٠٥) بشأن اعتماد أسلوب العد الشامل لتنفيذ التعداد وفق سلة البيانات المتفق عليها من قبل اللجنة ودراسة إمكانية تبني الأسلوب الآلي في جمع بيانات التعداد، وأوصت اللجنة بتأجيل اتخاذ قرار بشأن أسلوب جمع البيانات لحين قرب تنفيذ التعداد الموحد، والطلب من سلطنة عمان تقديم تقرير يتضمن تقييم لتجربتها حول استخدام الأسلوب الآلي في جمع بيانات التعداد ومرئياتها المستقبلية حول ذلك، يعرض على الاجتماع القادم للجنة.

رابعاً - زيارة مصلحة الإحصاءات العامة بالمملكة العربية السعودية

تلبية للدعوة الكريمة من مصلحة الإحصاءات العامة بوزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة العربية

السعودية، قامت اللجنة بزيارة المصلحة، وتضمن برنامج الزيارة والذي استمر لمدة يومين ما يلي:

- تقديم عرض مرئي عن العمليات الميدانية للتعداد في المملكة ٢٠٠٤م.
- تقديم عرض مرئي عن وحدة التخطيط للتعداد في المملكة ٢٠٠٤م.
- زيارة غرفة عمليات التعداد والمركز الإعلامي وقاعة معالجة البيانات ووحدة الخرائط.
- تقديم عرض مرئي عن معالجة البيانات للتعداد في المملكة ٢٠٠٤م.
- تقديم عرض مرئي عن وحدة الخرائط للتعداد في المملكة ٢٠٠٤م.
- تقديم عرض مرئي عن التوعية الإعلامية للتعداد في المملكة ٢٠٠٤م.

كما تم تزويد المشاركين بمطبوعات التعداد والنتائج الأولية.

وفي نهاية الزيارة أعرب المشاركون عن تقديرهم للجهود المبذولة من قبل القائمين على تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن بمصلحة الإحصاءات العامة بالمملكة وأشادوا بدقة الإجراءات المستخدمة في تنفيذ مراحل التعداد وبالخبرات الوطنية، كما أعرب المشاركون عن شكرهم وتقديرهم للمملكة العربية السعودية ممثلة في مصلحة الإحصاءات العامة على كرم الضيافة وحسن الوفادة والتنظيم والإعداد لهذه الزيارة.

خامساً - الموعد المقترح للاجتماع القادم

استكمالاً لإنجاز أعمال اللجنة وانسجاماً مع البرنامج الزمني المتفق عليه، تم الاتفاق على عقد الاجتماع السابع للجنة خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٥م.

أسماء الدول المشاركة

دولة الإمارات العربية المتحدة:

مملكة البحرين : الجهاز المركزي للمعلومات.

المملكة العربية السعودية : وزارة الاقتصاد والتخطيط - مصلحة الإحصاءات العامة.

سلطنة عمان : وزارة الاقتصاد الوطني.

دولة قطر : الأمانة العامة لمجلس التخطيط.

دولة الكويت : وزارة التخطيط – قطاع الإحصاء والمعلومات اعتذار

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الاجتماع السابع

محضر الاجتماع المنعقد يومي الأحد ـ الاثنين ٢٣ ـ ٢٤ ذوالقعدة ١٤٢٦هـ الموافق ٢٥ ـ ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٥م بمقر الأمانة العامة بالرياض

عقدت اللجنة الفنية لتعداد ٢٠١٠م بدول المجلس اجتماعها السابع يومي الأحد ـ الاثنين ٢٣ ـ ٢٤ ذوالقعدة ١٤٢٦هـ الموافق ٢٥ ـ ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٥م بمقر الأمانة العامة بالرياض، وشارك فيه ممثلون عن جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة.

تم في بداية الاجتماع إقرار مشروع جدول الأعمال بالصيغة المقترحة من الأمانة العامة، بعد إضافة موضوع الخطاب الوارد من سلطنة عمان بشأن فريق العمل الإقليمي الخاص بتعدادات السكان والمساكن للدورة (٢٠١٠) لمنظمة الاسكوا، وبعد مناقشة للموضوعات المطروحة في ضوء التقارير والأدلة والتصانيف المقترحة من الدول الأعضاء ومذكرات الأمانة العامة تم الاتفاق على ما يـلي :

أولاً - الأدلة والتصانيف التي سوف تستخدم في تعداد ٢٠١٠م بدول المجلس

١. **مشروع دليل الجنسية المعد من دولة الإمارات العربية المتحدة** : استعرضت اللجنة مشروع الدليل وأشادت بالجهود الذي بذلت في إعداده وبأسلوب ترتيب مجموعات الدول في مشروع الدليل واتفقت على تكليف دولة الإمارات بإجراء بعض التعديلات علي مشروع دليل الجنسية المقترح بحيث يؤخذ الاعتبار ما يلي:

- اعتبار آخر إصدار للدليل الدولي للجنسية الأساس الأول في إعداد مشروع الدليل.
- ترتيب الدول حسب الأبجدية الواردة في الدليل الدولي وبالرموز الدولية.
- يمكن إعطاء دول المجلس خصوصية معينة يتم اقتراحها في مشروع الدليل والاتفاق عليها من قبل اللجنة.
- يرفق تقرير بشأن طريقة إعداد الدليل ومصادره ومدى اختلافه عن الدليل الدولي.

تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بعد الانتهاء من إجراء التعديلات اللازمة بإرسال مشروع الدليل للأمانة العامة ولأعضاء اللجنة عن طريق البريد الالكتروني خلال فترة أقصاها نهاية شهر مارس ٢٠٠٦م، ويمكن للدول الأعضاء وضع ملاحظاتهم وإرسالها للأمانة العامة لمناقشتها في الاجتماع القادم.

٢. **دليل الحالة التعليمية** : استعرضت اللجنة التقرير المقدم من سلطنة عمان بشأن التصنيف

الدولي للتعليم (اسكد ٩٧) واتفقت على الأخذ بالتصنيف الدولي وتكليف سلطنة عمان باقتراح التعديلات اللازمة عليه وإرساله بعد ذلك للأمانة العامة ولأعضاء اللجنة عن طريق البريد الالكتروني في مدة أقصاها نهاية شهر مارس ٢٠٠٦م، ويمكن للدول الأعضاء وضع ملاحظاتهم وإرسالها للأمانة العامة لمناقشتها في الاجتماع القادم.

٣. **الدليل المهني** : استعرضت اللجنة تقرير مملكة البحرين حول الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف (الدليل المهني) الصادر عن مكتب وزراء العمل بدول المجلس وهل يفي باحتياجات التعداد، واتفقت على أن الدليل الموحد المستخدم من قبل وزارات العمل في دول المجلس شامل ويحتوي على تفاصيل تخدم العمل الإحصائي ولكن يحتاج إلى شيء من المراجعة والتعديل ليتوافق ومنهجية التصنيف الدولي للمهن ويخدم العمل الإحصائي لذا توصي اللجنة بما يلي:

- تشكيل فريق عمل من اللجنة الفنية لتعداد ٢٠١٠ ومكتب وزراء العمل والجهات المعنية في الدول الأعضاء لبحث مدى مكانية إجراء تعديل على الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني، مع الأخذ في الاعتبار الدليل الدولي كأساس والتفصيلات المهمة التي يتضمنها الدليل العربي الخليجي الموحد.
- تكليف الأمانة العامة مخاطبة مكتب وزراء العمل بهذا الشأن.

ثانياً - دليل المفاهيم والمصطلحات الإحصائية المستخدمة بالتعداد

استعرضت اللجنة المقترح المقدم من المملكة العربية السعودية حول المفاهيم والمصطلحات الإحصائية المستخدمة في تعداد السكان والمقترح المقدم من دولة قطر حول المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في تعداد المساكن، وأشادت بالجهود التي بذلت في إعدادها واتفقت على منح الدول الأعضاء فرصة اكبر لإبداء الملاحظات على مشاريع الأدلة المقترحة وموافاة الأمانة العامة بتلك الملاحظات خلال فترة أقصاها نهاية فبراير ٢٠٠٦م، على أن تعرض في الاجتماع القادم للجنة.

ثالثاً - خطاب سلطنة عمان بشأن فريق العمل الإقليمي الخاص بتعدادات السكان والمساكن للدورة (٢٠١٠) للاسكوا

اطلعت اللجنة على ما تضمنه الخطاب الوارد من سلطنة عمان بشأن تشكيل فريق عمل على مستوى منظمة الاسكوا خاص بتعدادات السكان والمساكن للدورة (٢٠١٠) والذي عقد أول اجتماع له خلال الفترة ١٢-١٣ نوفمبر ٢٠٠٥م بالقاهرة ومهام الفريق مشابهه لمهام اللجنة الفنية لتعداد ٢٠١٠ لدول المجلس، وجاء في خطاب السلطنة (التي اسند إليها رئاسة الفريق الإقليمي على مستوى منظمة الاسكوا) طلب تزويد الفريق بالوثائق وكل ما توصلت إليه اللجنة الفنية لتعداد ٢٠١٠ لدول المجلس

للاستفادة منها في أعمال الفريق وباعتبار أن دول المجلس أعضاء في منظمة الاسكوا، وأنها قطعت شوطاً في الإعداد والتحضير لتعداد ٢٠١٠م.

وأوصى الفريق بما يلي:

- تقوم الأمانة العامة بتزويد رئيس فريق العمل الإقليمي الخاص بتعدادات السكان والمساكن للدورة (٢٠١٠) لمنظمة الاسكوا بما أنجزته اللجنة الفنية لتعداد ٢٠١٠ بدول المجلس.
- حضور مندوب عن الأمانة العامة اجتماعات فريق العمل الإقليمي الخاص بتعدادات السكان والمساكن للدورة (٢٠١٠) لمنظمة الاسكوا للتنسيق بين دول المجلس قبل اجتماعات الفريق الإقليمي ولعرض تجربة دول المجلس في هذا المجال والوقوف على آخر المستجدات الدولية في مجال تعدادات السكان والمساكن.

رابعاً - الموعد المقترح للاجتماع القادم

استكمالاً لإنجاز أعمال اللجنة وانسجاماً مع البرنامج الزمني المتفق عليه، تم الاتفاق على عقد الاجتماع الثامن للجنة خلال شهر مايو ٢٠٠٦م لمناقشة الموضوعات المتفق عليها في هذا المحضر إضافة إلى موضوع الجداول الإحصائية (مخرجات التعداد) على أن توافي الدول الأعضاء الأمانة العامة بقائمة عناوين الجداول التي يمكن نشر نتائج تعداد ٢٠١٠ على أساسها، في موعد أقصاه نهاية مارس ٢٠٠٦م.

أسماء الدول المشاركة

دولة الإمارات العربية المتحدة:

مملكة البحرين : الجهاز المركزي للمعلومات.

المملكة العربية السعودية : وزارة الاقتصاد والتخطيط - مصلحة الإحصاءات العامة.

سلطنة عمان : وزارة الاقتصاد الوطني.

دولة قطر : الأمانة العامة لمجلس التخطيط.

دولة الكويت : وزارة التخطيط – قطاع الإحصاء والمعلومات

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الاجتماع الثامن

محضر الاجتماع المنعقد يومي الأحد والاثنين ٢٦ ـ ٢٧ ذوالقعدة ١٤٢٧هـ الموافق ١٧ ـ ١٨ ديسمبر ٢٠٠٦م بمقر الأمانة العامة بالرياض

عقدت اللجنة الفنية لتعداد ٢٠١٠ بدول المجلس اجتماعها الثامن يومي الأحد والاثنين ٢٦ ـ ٢٧ ذوالقعدة ١٤٢٧هـ الموافق ١٧ ـ ١٨ ديسمبر ٢٠٠٦م بمقر الأمانة العامة بالرياض وشارك في الاجتماع ممثلون عن جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة.

وفي بداية الاجتماع رحب معالي الأمين العام بوفود الدول الأعضاء وأشار إلى أهمية توحيد أساليب ومنهجية التعداد الموحد وصولاً إلى نتائج تخدم متخذ القرار على مستوى دول المجلس، وتسهم في وضع الخطط المستقبلية لمشروعات التنمية، كما نقل معاليه لأعضاء اللجنة توجيهات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس بضرورة الانتهاء من أعمال اللجان المختلفة ومنها اللجنة الفنية المكلفة بالإعداد لتنفيذ مشروع التعداد الموحد تمهيداً للبدء في الخطوات العملية لتنفيذ مشروع التعداد الموحد على مستوى دول مجلس التعاون في الموعد المحدد ووفق الإسناد الزمني المتفق عليه. وأشاد معاليه بما أنجزته اللجنة من أعمال.

بعدها اقر المشاركون في الاجتماع مشروع جدول الأعمال وفق الصيغة المقترحة من الأمانة العامة بعد إضافة موضوعي تقرير الأمانة العامة بشأن إنجازات لجنة التعداد خلال الفترة الماضية و البرنامج الزمني لأعمال اللجنة إلى بند ما ستجد من أعمال، وبعد مناقشة للموضوعات المطروحة في ضوء التقارير والأدلة والتصانيف المقترحة من الدول الأعضاء ومذكرات الأمانة العامة توصل المشاركون إلى ما يلي :

أولاً - الأدلة والتصانيف التي سوف تستخدم في تعداد ٢٠١٠م بدول المجلس

في ضوء ما تم الاتفاق عليه في محضر الاجتماع السابق قدمت الدول المكلفة بإعداد الأدلة الإحصائية التي سوف تستخدم في التعداد الموحد لدول المجلس لعام ٢٠١٠م انجازها في هذا الصدد على النحو التالي:

- **دليل الجنسية:** قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة مشروع دليل الجنسية بعد إجراء التعديلات عليه في ضوء ملاحظات الدول الأعضاء، وتم توزيع الدليل المعدل على الدول الأعضاء في الاجتماع ، واتفقت اللجنة على إتاحة فرصه اكبر لدول المجلس لإبداء ملاحظاتها النهائية على الدليل وموافاة الأمانة العامة بها أن وجدت خلال فترة أقصاها نهاية شهر يناير ٢٠٠٧ م ، تمهيداً

لمناقشته وإجراء التعديلات النهائية عليه في الاجتماع القادم للجنة ورفعه.

- **دليل الحالة التعليمية:** قدمت سلطنة عمان مقترح تصنيف للحالة التعليمية بعد إجراء التعديلات اللازمة على التصنيف الدولي للتعليم (اسكد ٩٧) وفق ما تم الاتفاق عليه في محضر اللجنة السابق ووزعت نسخ منه على الدول الأعضاء في الاجتماع، واتفقت اللجنة على أن تقوم الدول الأعضاء بموافاة الأمانة العامة بملاحظاتها على التصنيف المقترح خلال فترة أقصاها نهاية شهر يناير ٢٠٠٧م ، وتقوم الأمانة العامة بتعميمها على الدول الأعضاء تمهيداً لمناقشتها في الاجتماع القادم للجنة.

- **الدليل المهني:** قدمت دولة الكويت دليل التصنيف المهني لعام ٢٠٠٥ المستخدم في دولة الكويت كمقترح لدليل موحد وتم توزيعه على الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتهم عليه وإرسالها للأمانة العامة خلال مدة أقصاها نهاية شهر يناير ٢٠٠٧م، وتقوم الأمانة العامة بتزويد دولة الكويت بتلك الملاحظات لتعديل الدليل على أساسها وإرسال النسخة المعدلة تمهيداً لمناقشتها في الاجتماع القادم للجنة.

واستكمالاً لما تم الاتفاق عليه في الاجتماع السابق بهذا الشأن تقوم الأمانة العامة بمخاطبة مكتب وزراء العمل لبحث مدى إمكانية إجراء تعديل على الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني، مع الأخذ في الاعتبار الدليل الدولي كأساس والدليل المقترح الذي سوف ينتج عن اللجنة.

- **دليل الأنشطة الاقتصادية:** استمعت اللجنة إلى شرح موجز من الأمانة العامة حول الجهود المبذولة لتطوير الدليل الموحد للأنشطة الاقتصادية لدول المجلس لعام ٢٠٠٣م، حيث تعمل لجنة متخصصة من الدول الأعضاء في هذا المجال ومن المتوقع أن يصدر الدليل الجديد إن شاء الله خلال العام القادم (٢٠٠٧م).

ثانياً - دليل المفاهيم والمصطلحات الإحصائية المستخدمة بالتعداد

- **دليل المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في تعداد المنشآت:** قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة دليل المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في تعداد المنشآت بعد الأخذ بملاحظات الدول الأعضاء عليه وتم تزويد المشاركين من الدول الأعضاء بنسخة من الدليل لإبداء ملاحظاتهم وموافاة الأمانة العامة بها خلال فترة أقصاها منتصف يناير ٢٠٠٧م ، تمهيداً لمناقشته خلال الاجتماع القادم للجنة ورفعه.

- **دليل المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في تعداد السكان:** قدمت المملكة العربية السعودية دليل المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في تعداد السكان بعد الأخذ بملاحظات الدول الأعضاء عليه

وتم تزويد المشاركين من الدول الأعضاء بنسخة من الدليل لإبداء ملاحظاتهم وموافاة الأمانة العامة بها خلال فترة أقصاها منتصف يناير ٢٠٠٧م، تمهيداً لمناقشته خلال الاجتماع القادم للجنة ورفعه.

- **دليل المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في تعداد المساكن:** قدمت دولة قطر دليل المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في تعداد المساكن بعد الأخذ بملاحظات الدول الأعضاء عليه وتم تزويد المشاركين من الدول الأعضاء بنسخة من الدليل لإبداء ملاحظاتهم وموافاة الأمانة العامة بها خلال فترة أقصاها منتصف يناير ٢٠٠٧م، تمهيداً لمناقشته خلال الاجتماع القادم للجنة ورفعه.

ثالثاً - الجداول الإحصائية (مخرجات التعداد)

أبدت سلطنة عمان مشكورة استعدادها تقديم مقترح للجداول الإحصائية (مخرجات التعداد)، يقدم بشكل عرض مرئي خلال الاجتماع القادم للجنة، بحيث يتم مناقشة المقترح ورفعه.

رابعاً - تقرير الأمانة العامة بشأن ما أنجزته اللجنة من أعمال خلال الفترة الماضية

استعرضت اللجنة التقرير المعد من الأمانة العامة حول الأعمال التي أنجزتها اللجنة خلال الفترة الماضية وأخذت علماً بما ورد فيه، وأوصت بإرساله إلى لجنة التعدادات بالاسكوا تلبية لطلب من قبلها.

خامساً - البرنامج الزمني لأعمال اللجنة

استعرضت اللجنة المتبقي من الأعمال والمهام الموكلة لها وفق برنامج الزمني لأعمال اللجنة والمعتمد سابقاً ، وقررت التوصية بتعديل البرنامج ليتوافق واحتياجات المرحلة الحالية ويساعد على انجاز أعمال اللجنة بشكل يخدم مشروع التعداد الموحد.

سادساً - الموعد الاجتماع القادم

استكمالاً لإنجاز أعمال اللجنة وانسجاماً مع البرنامج الزمني لعملها، فقد تم الاتفاق على ما يلي:

١. تقوم الدول الأعضاء بتقديم مقترحاتها ومرئياتها حول الآليات المناسبة للتعاون والتنسيق بشأن الخطة الإعلامية والبرمجة والاستناد الزمني المتوقع والمقترح لتنفيذ التعداد على مستوى الدولة وعلى مستوى دول المجلس يقدم للاجتماع القادم (التاسع) ويناقش في الاجتماع العاشر للجنة.

٢. عقد الاجتماع التاسع للجنة خلال يومي ٤-٥ مارس ٢٠٠٧ بمقر الأمانة العامة بالرياض لمناقشة الموضوعات المتفق عليها في هذا المحضر.

أسماء الدول المشاركة

دولة الإمارات العربية المتحدة:

مملكة البحرين : الجهاز المركزي للمعلومات.

المملكة العربية السعودية : وزارة الاقتصاد والتخطيط - مصلحة الإحصاءات العامة.

سلطنة عمان : وزارة الاقتصاد الوطني.

دولة قطـر : الأمانة العامة لمجلس التخطيط.

دولة الكويت : وزارة التخطيط – قطاع الإحصاء والمعلومات

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الاجتماع التاسع

محضر الاجتماع المنعقد يومي الأحد والاثنين ١٣ ـ ١٤ ربيع الأول ١٤٢٨هـ الموافق ١ ـ ٢ ابريل ٢٠٠٧م بمقر الأمانة العامة بالرياض

عقدت اللجنة الفنية لتعداد ٢٠١٠ بدول المجلس اجتماعها التاسع يومي الأحد والاثنين ١٣ ـ ١٤ ربيع الأول ١٤٢٨هـ الموافق ١ ـ ٢ ابريل ٢٠٠٧م بمقر الأمانة العامة بالرياض وشارك في الاجتماع ممثلون عن جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة.

وفي بداية الاجتماع أقر المشاركون فيه مشروع جدول الأعمال وفق الصيغة المقترحة من الأمانة العامة، وبعد مناقشة للموضوعات المطروحة في ضوء مذكرات الأمانة العامة وما قدمته الدول الأعضاء من أوراق عمل توصل المشاركون إلى ما يلي :

أولاً - الأدلة والتصانيف التي سوف تستخدم في تعداد ٢٠١٠م بدول المجلس

استعرضت اللجنة الأدلة الإحصائية المقدمة من الدول المكلفة بإعدادها بصورتها قبل النهائية، وتم خلال الاجتماع مناقشة الملاحظات والإضافات على تلك الأدلة، واتفقت على أن تقوم الدول المكلفة بإعداد الأدلة (وهي دليل الجنسية : دولة الإمارات العربية المتحدة، والدليل التعليمي : سلطنة عمان) وإدخال التعديلات التي اقترحتها اللجنة في هذا الاجتماع وموافاة الأمانة العامة بالنسخة النهائية خلال شهر من تاريخه لتقوم الأمانة العامة بتعميمها على الدول الأعضاء.

أما بشأن الدليل المهني فقد تم الاتفاق على أن تقوم دولة الكويت بإجراء التعديلات على الدليل المقترح في ضوء ملاحظات الدول الأعضاء وموافاة الأمانة العامة به خلال شهرين من تاريخه.

وتوصي اللجنة بتشكيل فريق عمل ليتولى إعداد مسودة الدليل المهني يأخذ في الاعتبار عند إعداده الدليل المقدم من دولة الكويت بعد إدخال التعديلات عليه والدليل المهني الدولي والدليل العربي الخليجي الموحد المعتمد لدى وزارات العمل بحيث يعقد فريق العمل المشكل أول اجتماعاته في شهر يونيو ٢٠٠٧م وثاني اجتماعاته شهر أكتوبر ٢٠٠٧م على أن يقوم بتقديم المسودة الأولية للدليل للجنة قبل نهاية العام الحالي.

كما اطلعت اللجنة من الأمانة العامة على آخر مستجدات العمل في تطوير دليل الأنشطة الاقتصادية الموحد لدول المجلس، ومن المتوقع الانتهاء منه مع نهاية العام الحالي.

ثانياً - دليل المفاهيم والمصطلحات الإحصائية المستخدمة بالتعداد

استعرضت اللجنة أدلة المفاهيم والمصطلحات الإحصائية المستخدمة في التعداد والمقدمة من الدول المكلفة وهي (دليل المفاهيم والمصطلحات المستخدمة قي تعداد المنشآت المعد من دولة الإمارات العربية المتحدة، دليل المفاهيم والمصطلحات المستخدمة قي تعداد السكان المعد من المملكة العربية السعودية، دليل المفاهيم والمصطلحات المستخدمة قي تعداد المساكن والمعد من دولة قطر)، كما استعرضت ملاحظات الدول الأعضاء عليها، اتفقت على أن تقوم الدول المكلفة بإعداد المسودة النهائية للأدلة خلال فترة شهر من تاريخه بعد إدخال التعديلات عليها ومقارنتها بالدليل الدولي للتعدادات التنقيح الثاني والصادر عام ٢٠٠٦م عن اللجنة الإحصائية بالأمم المتحدة التي اتفقت اللجنة عليها، ترسل للأمانة العامة لتقوم بدورها بتعميمها على الدول الأعضاء.

ثالثاً - الجداول الإحصائية (مخرجات التعداد)

استعرضت اللجنة مقترح الجداول الإحصائية (مخرجات التعداد) المقدم من سلطنة عمان وفق ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع السابق، واتفقت اللجنة على أن تقوم الدول الأعضاء بإبداء ملاحظاتها ومرئياتها على الجداول المقترحة خلال فترة شهرين من تاريخه وموافاة الأمانة العامة بتلك المقترحات لتقوم بموافاتها لسلطنة عمان لأخذها في الاعتبار، على أن توافي السلطنة الأمانة العامة بالمسودة الأولية للجداول خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٧م لتعميمها على الدول وعرضها على الاجتماع القادم للجنة.

رابعاً - موعد الاجتماع القادم

استكمالاً لإنجاز أعمال اللجنة وانسجاماً مع البرنامج الزمني لعملها، فقد تم الاتفاق على عقد الاجتماع العاشر للجنة خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٧ بمقر الأمانة العامة بالرياض، وذلك لبحث الموضوعات التالية:

- الجداول الإحصائية (مخرجات التعداد).
- التقنيات والبرمجة ، تتولى دولة الإمارات العربية المتحدة التنسيق بشأنها .
- مواعيد الإسناد الزمني وفترة العد ، تتولى دولة قطر التنسيق بشأنها.
- الخطة الإعلامية ، تتولى سلطنة عمان التنسيق بشأنها.

على أن توافي دول المجلس الأمانة العامة بمرئياتها حول الموضوعات المطروحة على الاجتماع القادم.

أسماء الدول المشاركة

دولة الإمارات العربية المتحدة:

مملكة البحرين : الجهاز المركزي للمعلومات.

المملكة العربية السعودية : وزارة الاقتصاد والتخطيط - مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

سلطنة عمان : وزارة الاقتصاد الوطني.

دولة قطـر : الأمانة العامة لمجلس التخطيط.

دولة الكويت : وزارة التخطيط – قطاع الإحصاء والمعلومات

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الاجتماع العاشر

محضر الاجتماع المنعقد يومي الاثنين والثلاثاء ٢٣ ـ ٢٤ ربيع الأول ١٤٢٩هـ الموافق ٣١ مارس -١ ابريل ٢٠٠٨م بمقر الأمانة العامة بالرياض

عقدت اللجنة الفنية لتعداد ٢٠١٠ بدول المجلس اجتماعها العاشر يومي الاثنين والثلاثاء ٢٣ ـ ٢٤ ربيع الأول ١٤٢٩هـ الموافق ٣١ مارس -١ ابريل ٢٠٠٨م بمقر الأمانة العامة بالرياض وشارك في الاجتماع ممثلون عن جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة.

وفي بداية الاجتماع رحب أعضاء اللجنة بالأستاذ / عبدالملك آل الشيخ المدير الجديد لإدارة التخطيط والتنمية بالأمانة العامة وتمنوا له التوفيق، كما قدموا شكرهم وتقديرهم للأستاذ / محمد صالح شلواح المدير السابق للإدارة على جهوده السابقة في أعمال اللجنة. وبعد ذلك أقر المشاركون مشروع جدول الأعمال وفق الصيغة المقترحة من الأمانة العامة، وبعد مناقشة مستفيضة للموضوعات المطروحة في ضوء مذكرات الأمانة العامة وما قدمته الدول الأعضاء من أوراق عمل توصل المشاركون إلى ما يلي :

أولاً - مراجعة سلة البيانات الرئيسية والتفصيلية لاستمارة تعداد السكان/المباني والمساكن/المنشآت على مستوى دول المجلس

تنفيذاً لتوجيهات أصحاب السعادة وكلاء ورؤساء الأجهزة الإحصائية بدول المجلس في محضر اجتماعهم العشرين (مايو ٢٠٠٧م - الرياض)، راجعت اللجنة سلة البيانات التي أعدتها في اجتماعاتها السابقة ، واتفقت اللجنة على الحد الأدنى لهذه السلة على مستوى دول المجلس ورفعها للاجتماع الحادي والعشرين للجنة وكلاء ورؤساء الأجهزة الإحصائية لاعتمادها.

ثانياً - دليل المفاهيم والمصطلحات الإحصائية المستخدمة بالتعداد

استذكرت اللجنة قرارها السابق بأن تتولى دولة الإمارات العربية المتحدة إعداد مشروع دليل المفاهيم والمصطلحات الإحصائية المستخدمة في تعداد المنشآت، و المملكة العربية السعودية إعداد مشروع دليل المفاهيم والمصطلحات الإحصائية المستخدمة في تعداد السكان، ودولة قطر إعداد مشروع دليل المفاهيم والمصطلحات الإحصائية المستخدمة في تعداد المساكن، ونظراً للتعديلات التي تم إدخالها على سلة البيانات، فقد طلبت اللجنة من الدول الثلاث ـ التي وافقت مشكورة، إعادة إعداد هذه الأدلة على ضوء سلة البيانات التي تم الاتفاق عليها في هذا الاجتماع وتوزيعها على الدول الأعضاء والأمانة العامة قبل نهاية شهر ابريل ٢٠٠٨م لمراجعتها، ثم مناقشتها في الاجتماع القادم للجنة.

ثالثاً - الجداول الإحصائية (مخرجات التعداد)

اطلعت اللجنة على مسودة برنامج التبويب وجداول النشر للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٠ لدول المجلس التي أعدتها سلطنة عمان، وقدمت شكرها للسلطنة على جهودها في إعداد هذه المسودة، ونظراً لأن سلة البيانات التي بنيت عليها هذه الجداول قد تم مراجعتها وتعديلها، فقد طلبت اللجنة من سلطنة عمان - التي وافقت مشكورة، بإعادة تصميم هذه الجداول لتتوافق مع الحد الأدنى لسلة البيانات المتفق عليها في هذا الاجتماع، وتوزيعها على الدول الأعضاء والأمانة العامة قبل نهاية شهر ابريل ٢٠٠٨م لمراجعتها، ثم مناقشتها في الاجتماع القادم للجنة.

رابعا - التقنيات والبرمجة

اطلعت اللجنة على ورقة العمل التي أعدتها دولة الإمارات العربية المتحدة حول التقنيات والبرمجة اللازمة للتعداد العام للسكان ٢٠١٠، وقدمت شكرها لدولة الإمارات على إعداد هذه الورقة، واتفقت اللجنة على تعميمها على الدول الأعضاء للاستفادة منها.

خامساً - مواعيد الإسناد الزمني وفترة العد

ناقشت اللجنة هذا الموضوع على ضوء الورقة التي أعدتها دولة قطر، وقدمت شكرها لدولة قطر، كما استمعت إلى مرئيات الدول الأعضاء وأخذت علماً بالمواعيد المقترحة من الدول الأعضاء لإجراء التعداد خلال عام ٢٠١٠ م تنفيذاً لقرار المجلس الأعلى، والتي سوف تكون على النحو التالي :

الدولة	موعد الإسناد الزمني المقترح
دولة الإمارات العربية المتحدة	ديسمبر
مملكة البحرين	أبريل
المملكة العربية السعودية	مايو
سلطنة عمان	ديسمبر
دولة قطر	مارس
دولة الكويت	ابريل

على أن يتم تزويد الأمانة العامة بالتاريخ الفعلي للإسناد الزمني للتعداد.

سادساً - الخطة الإعلامية

ناقشت اللجنة الورقة التي قدمتها سلطنة عمان حول الخطة الإعلامية لتعداد ٢٠١٠ ، وشكرت السلطنة على جهودها في إعداد هذه الورقة، وبعد الاستماع إلى مرئيات وملاحظات الدول الأعضاء حول هذا الموضوع، فقد رأت اللجنة أن هذا الموضوع من الأسس الهامة لإنجاح التعداد وينبغي أن يكون من الأولويات التي يجب الاهتمام بها، لذا فقد رأت اللجنة تأجيل مناقشته إلى الاجتماع القادم لتتمكن الدول الأعضاء من تقديم مرئياتها ومقترحاتها حول الخطة الإعلامية التي ينبغي أن تواكب هذا التعداد.

سابعاً - الأدلة والتصانيف التي سوف تستخدم في التعداد

إشارة لما تم الاتفاق عليه في الاجتماع التاسع للجنة (ابريل ٢٠٠٧م/ الأمانة العامة) قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بإعداد دليل الجنسية ، وسلطنة عمان بإعداد الدليل التعليمي على ضوء الملاحظات والإضافات التي اتفقت عليها اللجنة، فقد طلبت اللجنة من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان بتزويد الدول الأعضاء والأمانة العامة بهذين الدليلين بعد أن تم تعديلهما.

كما قام وفد دولة الكويت بتسليم الأمانة العامة مسودة الدليل المهني الذي قامت ـ مشكورة، بإعداده وقررت اللجنة أن تقوم الأمانة العامة بتعميمه على الدول الأعضاء ومناقشته في الاجتماع القادم للجنة.

ثامناً - الإطلاع على تجارب الدول الأخرى في مجال التعدادات

نظراً لأهمية مواكبة التطورات الحاصلة في مجال التعدادات والاستفادة من تجارب وخبرات الدول المتقدمة في هذا المجال وذلك للتحضير لتعداد ٢٠١٠ لدول المجلس، فأن اللجنة تقترح أن يقوم أعضاؤها بزيارات ميدانية لبعض الدول المتقدمة في مجال التعدادات للاستفادة منها، وأن تقوم الأمانة العامة بالتنسيق لهذا الغرض.

تاسعاً - الاجتماعات القادمة للجنة

نظراً لأهمية الانتهاء من جميع أعمال اللجنة قبل فترة كافية من بدء التعداد ، فقد اتفقت اللجنة على عقد ثلاثة اجتماعات لها خلال هذا العام لإنجاز المهام الموكلة لها :

أسم الاجتماع	التاريخ المقترح
الحادي عشر	الأسبوع الأول من شهر يونيه
الثاني عشر	الأسبوع الثالث من شهر أكتوبر
الثالث عشر	الأسبوع الثالث من شهر ديسمبر

أسماء الدول المشاركة

دولة الإمارات العربية المتحدة:

مملكة البحرين : الجهاز المركزي للمعلومات.

المملكة العربية السعودية : وزارة الاقتصاد والتخطيط - مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

سلطنة عمان : وزارة الاقتصاد الوطني.

دولة قطـر : الأمانة العامة لمجلس التخطيط.

دولة الكويت : وزارة التخطيط – قطاع الإحصاء والمعلومات

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الاجتماع الاستثنائي

محضر الاجتماع الاستثنائي المنعقد يوم الثلاثاء ٢٧ مايو ٢٠٠٨م في مسقط بسلطنة عمان

تنفيذاً لتوصية لجنة وكلاء ورؤساء الأجهزة الإحصائية بدول المجلس في اجتماعهم الحادي والعشرون (١٢ - ١٣ مايو ٢٠٠٨م / الدوحة) " بعقد لقاء للجنة تعداد ٢٠١٠م على هامش الاجتماع التحضيري لتعداد ٢٠١٠ لسلطنة عمان والمقرر عقده في السلطنة خلال الفترة من ٢٥-٢٨ مايو ٢٠٠٨م لمناقشة موعد الإسناد الزمني للتعداد في دول المجلس للعمل على دراسة إمكانية توحيده أو تقريبه ". عقدت اللجنة الفنية لتعداد ٢٠١٠م اجتماعا استثنائياً لها يوم الثلاثاء ٢٧ مايو ٢٠٠٨م في مسقط بسلطنة عمان.

وفي بداية الاجتماع استذكرت اللجنة المناقشات التي تطرق إليها المشاركون في الاجتماع التحضيري لتعداد ٢٠١٠م لسلطنة عمان حول فترة الإسناد الزمني لإجراء تعداد عام ٢٠١٠ بدول المجلس وإمكانية توحيده أو تقريبه، كما أطلعت على قرار المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرون (٢٠٠٢م – مسقط) والقاضي بأن " تجري كل دولة من الدول الأعضاء تعداداً في سنة ٢٠١٠م ، ويتم توحيد الفترات الزمنية للتعدادات العامة بعد ذلك بحيث تكون عشرية، ويتم إجراءها في السنوات الصفرية " و على توصية لجنة الوكلاء المشار إليها أعلاه، وبعد مناقشة الموضوع من جميع جوانبه، توصل المشاركون إلى ما يلي :

أولاً - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الفنية لتعداد ٢٠١٠م لتنفيذ القرار

توصلت اللجنة خلال اجتماعاتها السابقة إلى عدد من التوصيات التي تمت الموافقة عليها من قبل لجنة وكلاء ورؤساء الأجهزة الإحصائية ومنها :

- توحيد سلة البيانات، الاتفاق على البيانات الرئيسية والتفصيلية لاستمارة تعداد السكان و المباني السكنية والمنشات على مستوى الدول الأعضاء، المنهجيات المتبعة في التعداد، وكذلك أنجزت المراحل التحضيرية للتعداد.

ثانياً - مواعيد الإسناد الزمني

اطلعت اللجنة على مواعيد الإسناد الزمني المقترحة من كل دولة من الدول الأعضاء حسب الجدول الموضح أدناه :

الدولة	موعد الإسناد الزمني المقترح
دولة الإمارات العربية المتحدة	ديسمبر
مملكة البحرين	أبريل
المملكة العربية السعودية	مايو
سلطنة عمان	ديسمبر
دولة قطر	مارس
دولة الكويت	ابريل

وبعد دراسة الموضوع من جميع جوانبه، لم تتوصل اللجنة إلى اتفاق لتحديد موعد موحد للإسناد الزمني لهذا التعداد، وتوصي اللجنة بترك تحديد موعد الإسناد الزمني للتعداد لكل دولة حسب ظروفها ومدى استعدادها في الأعمال التحضيرية للتعداد.

أسماء الدول المشاركة

دولة الإمارات العربية المتحدة:

مملكة البحرين : الجهاز المركزي للمعلومات.

المملكة العربية السعودية : وزارة الاقتصاد والتخطيط - مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

سلطنة عمان : وزارة الاقتصاد الوطني.

دولة قطر : جهاز الإحصاء

دولة الكويت : الإدارة المركزية للإحصاء

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الاجتماع الحادي عشر

محضر الاجتماع المنعقد يومي الأحد والاثنين ٢٥ -٢٦ جمادى الآخرة ١٤٢٩هـ الموافق ٢٩ -٣٠ يونيو ٢٠٠٨م بمقر الأمانة العامة بالرياض

عقدت اللجنة الفنية لتعداد ٢٠١٠ بدول المجلس اجتماعها الحادي عشر يومي الأحد والاثنين ٢٥ -٢٦ جمادى الآخرة ١٤٢٩هـ الموافق ٢٩ -٣٠ يونيو ٢٠٠٨م بمقر الأمانة العامة بالرياض وشارك في الاجتماع ممثلون عن جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة.

وفي بداية الاجتماع أقر المشاركون مشروع جدول الأعمال وفق الصيغة المقترحة من الأمانة العامة، وبعد مناقشة مستفيضة للموضوعات المطروحة في ضوء مذكرات الأمانة العامة وما قدمته الدول الأعضاء من أوراق عمل توصل المشاركون إلى ما يلي :

أولاً - أدلة المفاهيم والمصطلحات الإحصائية المستخدمة بالتعداد

ناقشت اللجنة أدلة المفاهيم والمصطلحات الإحصائية المستخدمة في تعداد المنشآت، والسكان، والمساكن، ووافقت عليها.

ثانياً - الأدلة والتصانيف التي ستستخدم في التعداد (الدليل المهني)

اتفقت اللجنة على أن تقوم الدول الأعضاء بمراجعة الدليل المهني الذي أعدته مشكورة دولة الكويت وإبداء ملاحظاتها عليه وموافاة دولة الكويت والأمانة العامة بهذه الملاحظات، تمهيداً لمناقشته والاتفاق عليه خلال الاجتماع القادم للجنة.

ثالثاً - برنامج التبويب وجداول النشر (مخرجات التعداد)

ناقشت اللجنة برنامج التبويب وجداول النشر للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٠ لدول المجلس (مخرجات التعداد) ووافقت عليه.

رابعاً - مواعيد الإسناد الزمني وفترة العد

أخذت اللجنة علماً بما قررته اللجنة الوزارية للتخطيط والتنمية خلال اجتماعها الثامن عشر (يونيو ٢٠٠٨)، بأن يكون موعد الإسناد الزمني لهذا التعداد هو شهر ابريل ٢٠١٠م.

خامساً - الخطة الإعلامية

ناقشت اللجنة الخطة الإعلامية لتعداد ٢٠١٠ على ضوء الورقة التي قدمتها (مشكورة) سلطنة عمان، وأكدت على أهمية الحملة الإعلامية المصاحبة لهذا التعداد سواء من قبل كل دولة على حده أو من قبل الدول الأعضاء مجتمعة، وبعد الاستماع إلى مرئيات وملاحظات الدول الأعضاء حول هذا الموضوع، واتفقت على ما يلي :

١. تشكيل فريق عمل فني مكون من مختصين في الجوانب الإعلامية المتعلقة بالتعداد ويختص بمتابعة النواحي الإعلامية اللازمة لهذا التعداد، على أن تقوم الدول الأعضاء بموافاة الأمانة العامة خلال شهرين من تاريخ هذا الاجتماع بأسماء ممثليها في هذا الفريق، وأن يعقد اجتماعه الأول قبل الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية بيوم واحد، كما يشارك أعضاء الفريق في الاجتماع الثاني عشر للجنة.

٢. الموافقة على الخطة الإعلامية المرفقة وإحالتها للفريق لاتخاذ الآليات اللازمة لتنفيذها.

سادساً - الإطلاع على تجارب الدول الأخرى في مجال التعدادات

تكليف دولة الرئاسة بتقديم مقترح حول قيام أعضاء اللجنة بزيارة لأحدى الدول المتقدمة في مجال التعدادات للإطلاع على تجربتها في هذا المجال على أن يتم مناقشة هذا المقترح خلال الاجتماع القادم للجنة.

سابعاً - الاجتماع القادم للجنة

انسجاماً مع ما اتفقت عليه اللجنة في اجتماعها السابق، حددت اللجنة موعد الاجتماع الثاني عشر لها خلال الأسبوع الثالث من شهر أكتوبر القادم على أن يتضمن جدول الأعمال المواضيع التالية :

- مناقشة الدليل المهني
- مناقشة أسلوب العد
- توصيات الفريق الإعلامي الفني
- ما يستجد من أعمال

أسماء الدول المشاركة

دولة الإمارات العربية المتحدة:

مملكة البحرين : الجهاز المركزي للمعلومات.

المملكة العربية السعودية : وزارة الاقتصاد والتخطيط - مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

سلطنة عمان : وزارة الاقتصاد الوطني.

دولة قطـر : جهاز الإحصاء.

دولة الكويت : الإدارة المركزية للإحصاء.

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الاجتماع الثاني عشر

محضر الاجتماع المنعقد يومي الثلاثاء والأربعاء ١٩ ـ ٢٠ ذو القعدة ١٤٢٩هـ الموافق ١٨ ـ ١٩ نوفمبر ٢٠٠٨م بمقر الأمانة العامة بالرياض

عقدت اللجنة الفنية لتعداد ٢٠١٠ بدول المجلس اجتماعها الثاني عشر يومي الثلاثاء والأربعاء ١٩ ـ ٢٠ ذو القعدة ١٤٢٩هـ الموافق ١٨ ـ ١٩ نوفمبر ٢٠٠٨م بمقر الأمانة العامة بالرياض وشارك في الاجتماع ممثلون عن جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة.

وفي بداية الاجتماع أقر المشاركون مشروع جدول الأعمال وفق الصيغة المقترحة من الأمانة العامة، وبعد مناقشة مستفيضة للموضوعات المطروحة في ضوء مذكرات الأمانة العامة وما قدمته الدول الأعضاء من أوراق عمل توصل المشاركون إلى ما يلي :

أولاً - محضر الاجتماع الأول لفريق العمل الفني المختص بالنواحي الإعلامية اللازمة لتعداد ٢٠١٠ بدول المجلس

ناقشت اللجنة محضر الاجتماع الأول لفريق العمل الفني المكون من مختصين في الجوانب الإعلامية المتعلقة بالتعداد الذي عقد يوم الاثنين ١٩ ذو القعدة ١٤٢٩هـ الموافق ١٧ نوفمبر ٢٠٠٨م بمقر الأمانة العامة ووافقت عليه.

ثانياً - الأدلة والتصانيف التي ستستخدم في التعداد (الدليل المهني)

ناقشت اللجنة هذا الموضوع على ضوء ما اتفقت عليه في اجتماعها السابق واتفقت على ما يلي :

١. تكليف الأمانة العامة بمخاطبة مجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون للاستفسار عن مدى مواكبة الدليل الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني للإصدار الأخير للدليل.
٢. التصنيف الدولي الموحد للمهن (٢٠٠٨)، وهل يتم تحديث الدليل الخليجي بصفة مستمرة، وموافاة الأمانة العامة بنسخ حديثة للدليل الخليجي .
٣. تقوم الأمانة العامة بموافاة الدول الأعضاء بما يردها من مجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون، على أن تقوم كل دولة بأجراء مقارنة بين الدليل الذي أعدته دولة الكويت والدليل الخليجي والدليل الدولي . ومناقشة ذلك في الاجتماع القادم للجنة .

ثالثاً - أسلوب العد

اتفقت اللجنة على أن يكون أسلوب العد هو أسلوب العد الفعلي مع بعض الاستثناءات حسب ظروف كل دولة.

رابعاً - تنظيم زيارات للمعنيين بالتعداد للدول الأعضاء

اتفقت اللجنة على أن يتم تنظيم زيارات متبادلة بين الدول الأعضاء للعاملين في مشروع التعداد، على أن يتم اعتماد جدول زمني موحد لهذه الزيارات في الاجتماع القادم للجنة.

خامساً - الاجتماع القادم للجنة

يعقد الاجتماع الثالث عشر للجنة خلال الأسبوع الثاني من شهر يناير ٢٠٠٩م على أن يتضمن جدول الأعمال المواضيع التالية :

١. مناقشة الدليل المهني .
٢. تكليف الدول الأعضاء بتقديم أوراق عمل عن جهود كل دولة في مجال إعداد خطط التدريب ووسائل وآليات تنفيذها في التعداد .
٣. ما يستجد من أعمال.

أسماء الدول المشاركة

دولة الإمارات العربية المتحدة:

مملكة البحرين : الجهاز المركزي للمعلومات.

المملكة العربية السعودية : وزارة الاقتصاد والتخطيط - مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

سلطنة عمان : وزارة الاقتصاد الوطني.

دولة قطـر : جهاز الإحصاء

دولة الكويت : الإدارة المركزية للإحصاء

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الاجتماع الثالث عشر

محضر الاجتماع المنعقد يومي الاثنين والثلاثاء ١٢-١٣ ربيع الأول ١٤٣٠هـ الموافق ٩-١٠ مارس ٢٠٠٩م بمقر الأمانة العامة بالرياض

تلبية لدعوة من الأمانة العامة، عقدت اللجنة الفنية لتعداد ٢٠١٠ بدول المجلس اجتماعها الثالث عشر يومي الاثنين والثلاثاء ١٢ - ١٣ ربيع الأول ١٤٣٠هـ الموافق ٩ - ١٠ مارس ٢٠٠٩م وذلك في مقر الأمانة العامة بالرياض وشارك في الاجتماع ممثلون عن جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة (عدا دولة الكويت).

وفي بداية الاجتماع أقر المشاركون مشروع جدول الأعمال وفق الصيغة المقترحة من الأمانة العامة، وبعد مناقشة مستفيضة للموضوعات المطروحة على ضوء مذكرات الأمانة العامة ومرئيات الدول الأعضاء، توصل المشاركون إلى ما يلي :

أولاً - محضر الاجتماع الثاني لفريق العمل الفني المختص بالنواحي الإعلامية اللازمة لتعداد ٢٠١٠ بدول المجلس

ناقشت اللجنة محضر الاجتماع الثاني لفريق العمل الفني المكون من مختصين في الجوانب الإعلامية المتعلقة بالتعداد الذي عقد يوم الأحد ١١ ربيع الأول ١٤٣٠هـ الموافق ٨ مارس ٢٠٠٩م في مقر الأمانة العامة بالرياض ووافقت عليه (مرفق رقم ١).

ثانياً - الأدلة والتصانيف التي ستستخدم في التعداد (الدليل المهني)

ناقشت اللجنة هذا الموضوع ونظراً لأن الدليل المهني الخليجي معتمد من وزراء العمل في دول مجلس التعاون ويستخدم في الدول الأعضاء، كما يتم تطويره بصفة مستمرة من قبل المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون، فقد اتفقت اللجنة على أن يتم استخدامه في مشروع التعداد. سوف توافي دولة قطر، اللجنة برأيها حول استخدام هذا الدليل في الاجتماع القادم للجنة.

ثالثاً - تنظيم زيارات للمعنيين بالتعداد للدول الأعضاء

ناقشت اللجنة هذا الموضوع واقترحت على أن تكون الزيارات خلال الربع الرابع من هذا العام، على أن توافي الدول الأعضاء، الأمانة العامة بالموعد المقترح لزيارتها وكذلك الفعاليات التي سوف تتضمنها هذه الزيارة.

رابعاً - جهود كل دولة في مجال إعداد خطط التدريب ووسائل وآليات تنفيذها في التعداد

استمعت اللجنة إلى جهود بعض الدول الأعضاء في هذا المجال، واتفقت على أن تقوم كل دولة بتقديم ورقة عمل خلال الاجتماع القادم للجنة حول جهودها في هذا المجال وتعميمها على بقية الدول الأعضاء للاستفادة منها.

خامساً - ما استجد من أعمال

- **استمارة التعداد** :اتفقت اللجنة على أن تقوم الدول الأعضاء بتزويد الأمانة العامة قبل موعد الاجتماع القادم للجنة بنسخ من استمارات التعداد التي أعدتها ليتم تعميمها على بقية الدول الأعضاء للاستفادة منها.
- **الإسناد الزمني للتعداد** :ناقشت اللجنة تاريخ الإسناد الزمني للتعداد المقرر خلال شهر أبريل ٢٠١٠م واتضح للجنة أن هناك تواريخ مختلفة لهذا الإسناد حسب ما يلي :

الدولة	تاريخ الإسناد الزمني
الإمارات العربية المتحدة	٢٠
مملكة البحرين	–
المملكة العربية السعودية	٢٧
سلطنة عمان	٣
دولة قطر	٢٠
دولة الكويت	٢١

سوف توافي مملكة البحرين، الأمانة العامة خلال أسبوع بالتاريخ المحدد ليتم تعميمه على بقية الدول الأعضاء .

وقد تم الاتفاق على أن تقوم الدول الأعضاء بدراسة أمكانية تغيير التاريخ الذي حددته للوصول إلى تاريخ موحد لجميع الدول الأعضاء ومناقشة ذلك في الاجتماع القادم للجنة.

يعقد الاجتماع الرابع عشر للجنة يومي ١٣ - ١٤ أبريل ٢٠٠٩م في مقر الأمانة العامة بالرياض.

أسماء الدول المشاركة

دولة الإمارات العربية المتحدة:

مملكة البحرين : الجهاز المركزي للمعلومات.

المملكة العربية السعودية : وزارة الاقتصاد والتخطيط - مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

سلطنة عمان : وزارة الاقتصاد الوطني.

دولة قطـر : جهاز الإحصاء

دولة الكويت : الإدارة المركزية للإحصاء. اعـــتذار

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الاجتماع الرابع عشر

محضر الاجتماع المنعقد يوم الأربعاء ١٩ ربيع الآخر ١٤٣٠هـ الموافق ١٥ أبريل ٢٠٠٩م بمقر الأمانة العامة بالرياض

تلبية لدعوة من الأمانة العامة، عقدت اللجنة الفنية لتعداد ٢٠١٠ بدول المجلس اجتماعها الرابع عشر يوم الأربعاء ١٩ ربيع الآخر١٤٣٠هـ الموافق ١٥ أبريل ٢٠٠٩م وذلك في مقر الأمانة العامة بالرياض وشارك في الاجتماع ممثلون عن جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة.

وفي بداية الاجتماع أقر المشاركون مشروع جدول الأعمال وفق الصيغة المقترحة من الأمانة العامة، وبعد مناقشة مستفيضة للموضوعات المطروحة على ضوء مذكرات الأمانة العامة ومرئيات الدول الأعضاء، توصل المشاركون إلى ما يلي :

أولاً - محضر الاجتماع الثالث لفريق العمل الفني المختص بالنواحي الإعلامية اللازمة لتعداد ٢٠١٠ بدول المجلس

ناقشت اللجنة محضر الاجتماع الثالث لفريق العمل الفني المكون من مختصين في الجوانب الإعلامية الأزمة لتعداد ٢٠١٠ بدول المجلس الذي عقد يوم الثلاثاء ١٨ ربيع الآخر ١٤٣٠هـ الموافق ١٤ أبريل ٢٠٠٩م في مقر الأمانة العامة بالرياض ووافقت عليه.

ثانياً - الأدلة والتصانيف التي ستستخدم في التعداد (الدليل المهني)

أخذت اللجنة علماً بموافقة دولة قطر على استخدام الدليل المهني الخليجي المعتمد من وزراء العمل في دول مجلس التعاون في مشروع تعداد ٢٠١٠ بدول المجلس.

كما طلبت اللجنة من مملكة البحرين - التي وافقت مشكورة، على التنسيق مع المكتب التنفيذي لوزراء العمل في دول مجلس التعاون لتزويد الأمانة العامة بآلية ربط الدليل المهني الخليجي الموحد بالدليل الدولي للمهن، وكذلك تزويدها بالبرنامج الخاص بآلية الربط بين الدليلين للاستفادة منه في ترميز المهن في مشروع التعداد.

ثالثاً - تنظيم زيارات للمعنيين بالتعداد للدول الأعضاء

ناقشت اللجنة هذا الموضوع على ضوء ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع السابق للجنة، واتفقت اللجنة على أن يترك تنظيم هذه الزيارات لكل دولة حسب ما تراه مناسباً، على أن يتم التنسيق مباشرة بين الدولة المستضيفة للزيارة وبقية الدول الأعضاء.

رابعاً - جهود كل دولة في مجال إعداد خطط التدريب ووسائل وآليات تنفيذها في التعداد

استمعت اللجنة إلى جهود الدول الأعضاء في هذا المجال، كما تم تزويد أعضاء اللجنة بنسخ من أوراق العمل التي قدمتها الدول الأعضاء وذلك للاستفادة منها.

كما طلبت اللجنة من دولة قطر التكرم بتزويد الدول الأعضاء مباشرة بنسخة من الخطة التي أعدتها لاستقطاب العاملين في التعداد وذلك للاستفادة منها.

خامساً - الإسناد الزمني للتعداد

ناقشت اللجنة موضوع تغيير التاريخ الذي حددته كل دولة سابقاً للإسناد الزمني للتعداد المقرر خلال شهر أبريل ٢٠١٠م للوصول إلى تاريخ موحد لجميع الدول الأعضاء، وقدمت شكرها لسلطنة عمان التي عدلت تاريخ الإسناد إلى ٢٠ أبريل ليتوافق مع التاريخ المحدد من قبل الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ودولة الكويت، كما أخذت علماً بموافقة مملكة البحرين على بحث تغيير تاريخ إسنادها الزمني إلى ٢٠ أبريل بدلاً من ٢٧ أبريل، واستمعت إلى المبررات التي أبدتها المملكة العربية السعودية حول اختيارها ليوم ٢٧ أبريل للإسناد الزمني بسبب أجازة منتصف الفصل الدراسي الثاني (١٥ - ٢٣ أبريل). ونظراً لأهمية الاتفاق على يوم واحد للإسناد الزمني لهذا المشروع، فقد اتفقت اللجنة على رفع هذا الموضوع للجنة الوكلاء واللجنة الوزارية للتخطيط والتنمية لاتخاذ ما يرونه مناسباً.

سادساً - الاجتماع القادم للجنة.

تعقد اللجنة اجتماعها الخامس عشر خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩م ويتم تحديد الموعد بالاتفاق بين دولة الرئاسة والأمانة العامة.

أسماء الدول المشاركة

دولة الإمارات العربية المتحدة:

مملكة البحرين : الجهاز المركزي للمعلومات.

المملكة العربية السعودية : وزارة الاقتصاد والتخطيط - مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

سلطنة عمان : وزارة الاقتصاد الوطني.

دولة قطـر : جهاز الإحصاء

دولة الكويت : الإدارة المركزية للإحصاء.

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الاجتماع الخامس عشر

محضر الاجتماع المنعقد يومي الاثنين والثلاثاء ٧ ـ ٨ ذوالقعدة ١٤٣٠هـ الموافق ٢٦ ـ ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٩م بمقر الأمانة العامة بالرياض

تلبية لدعوة من الأمانة العامة، عقدت اللجنة الفنية لتعداد ٢٠١٠ بدول المجلس اجتماعها الخامس عشر يومي الاثنين والثلاثاء ٧ ـ ٨ ذوالقعدة ١٤٣٠هـ الموافق ٢٦ ـ ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٩م وذلك في مقر الأمانة العامة بالرياض وشارك في الاجتماع ممثلون عن جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة.

وفي بداية الاجتماع أقر المشاركون مشروع جدول الأعمال وفق الصيغة المقترحة من الأمانة العامة بعد إضافة ملاحظات مملكة البحرين على جداول النشر تحت بند ما يستجد من أعمال، وبعد مناقشة مستفيضة للموضوعات المطروحة على ضوء مذكرات الأمانة العامة ومرئيات الدول الأعضاء، توصل المشاركون إلى ما يلي :

أولاً - محضر الاجتماع الخامس لفريق العمل الفني المختص بالنواحي الإعلامية اللازمة لتعداد ٢٠١٠ بدول المجلس

ناقشت اللجنة محضر الاجتماع الخامس لفريق العمل الفني المكون من مختصين في الجوانب الإعلامية اللازمة لتعداد ٢٠١٠ بدول المجلس الذي عقد يوم الأحد ٦ ذوالقعدة ١٤٣٠هـ الموافق ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩م في مقر الأمانة العامة بالرياض ووافقت عليه (مرفق رقم ١).

ثانياً - الأدلة والتصانيف التي ستستخدم في التعداد (الدليل المهني)

استمعت اللجنة إلى شرح من مملكة البحرين والأمانة العامة حول ما تم بشأن التنسيق مع المكتب التنفيذي لوزراء العمل في دول مجلس التعاون لتزويد الأمانة العامة بآلية ربط الدليل المهني الخليجي الموحد بالدليل الدولي للمهن، وكذلك تزويدها بالبرنامج الخاص بآلية الربط بين الدليلين للاستفادة منه في ترميز المهن في مشروع التعداد، وأخذت علماً بأن هذه الآلية لا تتوفر حالياً في المكتب التنفيذي، واتفقت اللجنة على أن يكون نشر الجداول الخاصة بالمهنة على الحد الثاني حسب الدليل المهني الخليجي الموحد وذلك كحد أقصى.

ثالثاً - الآليات اللازمة للاستفادة من مخرجات التعداد

ناقشت اللجنة هذا الموضوع على ضوء التكليف الصادر لها من اللجنة الوزارية للتخطيط والتنمية في اجتماعها التاسع عشر (يونيو ٢٠٠٩م ـ مسقط)، وأخذت علماً بأن دولة قطر ما زالت في طور إعداد ورقة عمل حول هذا الموضوع بالتعاون مع سلطنة عمان، واتفقت اللجنة على ما يلي :

١. الطلب من دولة قطر بإرسال الورقة بعد الانتهاء من إعدادها إلى الأمانة العامة لتعميمها على بقية الدول الأعضاء.

٢. تقوم الدول الأعضاء بموافاة الأمانة العامة بمرئياتها على هذه الورقة خلال شهر من إرسالها تمهيداً لعرضها على اللجنة في اجتماعها القادم.

رابعاً - الإسناد الزمني للتعداد

أخذت اللجنة علماً بالمواعيد التي اعتمدتها الدول الأعضاء للإسناد الزمني للتعداد المقرر خلال شهر أبريل ٢٠١٠م وذلك حسب ما يلي :

الدولة	تاريخ الإسناد الزمني (أبريل ٢٠١٠م)
الإمارات العربية المتحدة	٢٠
مملكة البحرين	–
المملكة العربية السعودية	٢٧
سلطنة عمان	٣
دولة قطر	٢٠
دولة الكويت	٢١

خامساً - ورقة دولة الإمارات العربية المتحدة

ناقشت اللجنة الورقة التي أعدتها دولة الإمارات العربية المتحدة حول تحديد فترة الإسناد الزمني للتعداد والمحالة للجنة من اللجنة الوزارية للتخطيط والتنمية في اجتماعها التاسع عشر (يونيو ٢٠٠٩م - مسقط) وقدمت شكرها لدولة الإمارات على هذه الورقة، واتفقت اللجنة على الاستفادة منها في اجتماعاتها القادمة.

سادساً - ما يستجد من أعمال

ملاحظات مملكة البحرين على جداول النشر :أطلعت اللجنة على الملاحظات التي قدمتها مملكة البحرين على جداول النشر التي تم الاتفاق عليها سابقاً، واتفقت اللجنة على تكليف سلطنة عمان- التي وافقت مشكورة، على مراجعة هذه الجداول وتعديلها على ضوء ملاحظات مملكة البحرين وإرسالها للأمانة العامة لوضعها على الموقع الإلكتروني للتعداد.

الاجتماع القادم للجنة

تعقد اللجنة اجتماعها السادس عشر خلال الأسبوع الأول من شهر يناير ٢٠١٠م ويتم تحديد الموعد بالاتفاق بين دولة الرئاسة والأمانة العامة، على أن يتضمن جدول الأعمال المواضيع التالية :

١. الاتفاق على الآليات اللازمة للاستفادة من مخرجات التعداد.
٢. آلية تزويد الأمانة العامة بالمخرجات المتفق عليها وكيفية نشرها.

أسماء الدول المشاركة

دولة الإمارات العربية المتحدة:

مملكة البحرين : الجهاز المركزي للمعلومات.

المملكة العربية السعودية : وزارة الاقتصاد والتخطيط - مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

سلطنة عمان : وزارة الاقتصاد الوطني.

دولة قطـر : جهاز الإحصاء

دولة الكويت : الإدارة المركزية للإحصاء.

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الاجتماع السادس عشر

محضر الاجتماع المنعقد يومي الثلاثاء والأربعاء ١٨ ـ ١٩ محرم ١٤٣١هـ الموافق ٥ ـ ٦ يناير ٢٠١٠م بمقر الأمانة العامة بالرياض

تلبية لدعوة من الأمانة العامة ، عقدت اللجنة الفنية لتعداد ٢٠١٠ بدول المجلس اجتماعها السادس عشر يومي الثلاثاء والأربعاء ١٨ ـ ١٩ محرم ١٤٣١هـ الموافق ٥ ـ ٦ يناير ٢٠١٠م وذلك في مقر الأمانة العامة بالرياض وشارك في الاجتماع ممثلون عن جميع الدول الأعضاء (ما عدا سلطنة عمان بسبب انشغالها بالتعداد).

وفي بداية الاجتماع قدمت اللجنة شكرها لسلطنة عمان على الجهود التي بذلتها أثناء ترؤسها للجنة العام الماضي، كما رحبت بترؤس دولة الكويت لأعمال اللجنة حالياً، ثم أقر المشاركون مشروع جدول الأعمال وفق الصيغة المقترحة من الأمانة العامة بعد إضافة المواضيع التالية تحت بند ما يستجد من أعمال :

١. مراجعة جداول النشر.
٢. جهود الدول الأعضاء لتنفيذ الحملة الإعلامية.
٣. دليل النشاط الاقتصادي.

وبعد مناقشة مستفيضة للموضوعات المطروحة على ضوء مذكرات الأمانة العامة ومرئيات الدول الأعضاء، توصل المشاركون إلى ما يلي:

أولاً - الآليات اللازمة للاستفادة من مخرجات التعداد

قدمت اللجنة شكرها لدولة قطر على جهودها في إعداد ورقة العمل الخاصة بالآليات اللازمة للاستفادة من مخرجات التعداد، وما تضمنته من نقاط واتفقت على ما يلي:

١. اعتبار هذه الورقة إطار عام لآليات الاستفادة من مخرجات التعداد وتعميمها على الدول الأعضاء للاستفادة مما ورد فيها .
٢. إحالة هذه الورقة للجان الفنية المعنية للاستفادة مما ورد فيها.

ثانياً - آلية تزويد الأمانة العامة بمخرجات التعداد وكيفية نشرها

١. تقوم الأمانة العامة بتزويد الدول الأعضاء بجداول النشر المتفق عليها والخاصة بمخرجات التعداد وذلك على برنامج (أكسل) عن طريق البريد الالكتروني ونسخة على قرص مرن.
٢. تقوم الدول الأعضاء بتزويد الأمانة العامة بجداول النشر المتفق عليها بعد تعبئتها (على برنامج

اكسل) عن طريق البريد الالكتروني ونسخة على قرص مرن وذلك حال نشرها من قبل الدولة مباشره.

٣. تقوم الأمانة العامة بنشر المعلومات على موقعها الالكتروني وكذلك نشرها ورقياً.

ثالثاً - ما استجد من أعمال

- **مراجعة جداول النشر:** قامت اللجنة بمراجعة جداول النشر التي أعدتها اللجنة في اجتماعاتها السابقة، وأدخلت عليها بعض التعديلات، واتفقت اللجنة على تكليف المملكة العربية السعودية التي وافقت مشكورة، على إعادة صياغة هذه الجداول حسب التعديلات المتفق عليها وتزويد الأمانة العامة بها لتقوم بإرسالها إلى الدول لأعضاء لتعبئتها حسب نتائج التعداد وإعادتها للأمانة العامة حسب ما تم الاتفاق عليه في البند الثاني أعلاه.
- **الحملة الإعلامية :** استمعت اللجنة إلى جهود الدول الأعضاء والأمانة العامة بشأن تنفيذ الحملة الإعلامية المصاحبة للتعداد واثنت على هذه الجهود .
- **دليل النشاط الاقتصادي :** أخذت اللجنة علماً بما تم بشأن الدليل، وحث فريق العمل المكلف بأعداده بسرعة الانتهاء منه في أسرع وقت لتزويد الدول الأعضاء بنسخ منه.
- **الاجتماع القادم للجنة :** تعقد اللجنة اجتماعها السابع عشر بعد انتهاء الدول الأعضاء من تنفيذ مشروع التعداد، ويتم تحديد الموعد بالاتفاق بين دولة الرئاسة والأمانة العامة.

أسماء الدول المشاركة

دولة الإمارات العربية المتحدة:

مملكة البحرين : الجهاز المركزي للمعلومات.

المملكة العربية السعودية : وزارة الاقتصاد والتخطيط - مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

سلطنة عمان : وزارة الاقتصاد الوطني. اعـــتذار

دولة قطـر : جهاز الإحصاء

دولة الكويت : الإدارة المركزية للإحصاء.

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الاجتماع السابع عشر

محضر الاجتماع المنعقد يومي الأحد والاثنين ٢٢ ـ ٢٣ ربيع الآخر ١٤٣٢هـ الموافق ٢٧ ـ ٢٨ مارس ٢٠١١م بمقر الأمانة العامة بالرياض

تلبية لدعوة من الأمانة العامة، عقدت اللجنة الفنية لتعداد ٢٠١٠ بدول المجلس اجتماعها السابع عشر يومي الأحد والاثنين ٢٢ ـ ٢٣ ربيع الآخر ١٤٣٢هـ الموافق ٢٧ ـ ٢٨ مارس ٢٠١١م وذلك بمقر الأمانة العامة بالرياض وشارك في الاجتماع ممثلون عن جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة (ما عدا مملكة البحرين).

وفي بداية الاجتماع رحبت الامانه العامة بممثلي الدول الأعضاء المشاركين في الاجتماع، ثم أقر المشاركون مشروع جدول الأعمال وفق الصيغة المقترحة من الأمانة العامة بعد إضافة مقترح المملكة العربية السعودية بإضافة بند على جدول الإعمال بشأن تقييم الاجتماعات السابقة للجنة الفنية لتعداد ٢٠١٠م على ضوء المهام الموكلة إليها وما توصلت إليه من توصيات ومقترحات تم الأخذ بها من قبل الدول الأعضاء.

وبعد نقاش مستفيض في ضوء أوراق العمل المقدمة من الدول الأعضاء والأمانة العامة اتفقت اللجنة على ما يلي :

أولاً - استعراض جهود الدول الأعضاء في تنفيذ مشروع التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت

١. أخذت اللجنة علماً بقيام بعض الدول الأعضاء (المملكة العربية السعوديه ودولة قطر ودولة الكويت) بموافاة الأمانة العامة بتقارير عن جهودها في تنفيذ تعداد ٢٠١٠ ، وشكرت اللجنة الدول التي قدمت تقاريرها في هذا المجال، كما حثت باقي الدول الأعضاء (دولة الأمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وسلطنة عمان) بالإسراع بموافاة الأمانة العامة بتقاريرها.
٢. سلمت الأمانة العامة التقارير التي تلقتها من بعض الدول الأعضاء إلى ممثل دولة الكويت، وستوافي الأمانة العامة مستقبلاً دولة الكويت ببقية ما يردها من تقارير في هذا المجال تمهيداً لإعداد تقرير موحد لدول المجلس بعد اكتمالها عن جهودها في تنفيذ المشروع لعرضه على الدول الأعضاء لمراجعته.
٣. كما تم تسليم نسخ من التقارير لممثلي الدول الأعضاء للاستفادة منها.

ثانياً - استمرار عمل اللجنة الفنية للتعداد ، وتكليفها في اجتماعها القادم بمناقشة الآلية المناسبة لتحليل نتائج تعداد٢٠١٠م وفقاً للمنهجيات العلمية الدولية المتفق عليها ورفع توصياتها حوله للجنة الوكلاء

ناقشت اللجنة التكليف الصادر لها من اللجنة الوزارية للتخطيط والتنمية في اجتماعها العشرين (يونيو ٢٠١٠م – الكويت) بشأن مناقشة الآلية المناسبة لتحليل نتائج تعداد ٢٠١٠م ، واتفقت على أن تقوم الدول الأعضاء بموافاة الأمانة العامة بعد استخراج نتائجها وفق الجدول المتفق عليها في الاجتماعات السابقة ومناقشتها في الاجتماع القادم للجنة تمهيداً لإعداد تصور موحد يعرض على لجنة وكلاء ورؤساء الأجهزة الإحصائية في اجتماعاتها القادمة.

ثالثاً - تكليف اللجنة الفنية للتعداد بتقديم مقترحات لتنفيذ تعداد ٢٠٢٠ م ، وفق الأساليب الإحصائية والمنهجيات الدولية الحديثة

أطلعت اللجنة على قرار اللجنة الوزارية للتخطيط والتنمية في اجتماعها العشرين (يونيو ٢٠١٠م) بشأن تكليفها بتقديم مقترحات لتنفيذ تعداد ٢٠٢٠ وفق الأساليب الإحصائية والمنهجيات الدولية، واتفقت على أن تقوم كل دولة بتقديم مرئياتها بهذا الخصوص لمناقشتها في الاجتماع القادم للجنة.

رابعاً - تقييم الاجتماعات السابقة للجنة الفنية لتعداد ٢٠١٠م على ضوء المهام الموكلة إليها وما توصلت إليه من توصيات ومقترحات تم الأخذ بها من قبل الدول الأعضاء

ناقشت اللجنة مقترح المملكة العربية السعودية في هذا المجال وتوصي اللجنة بما يلي :

١. تقوم الدول الأعضاء بموافاة الأمانة العامة بتصورها حول تقييم الاجتماعات السابقة للجنة في ضوء المهام الموكلة لها تمهيداً لقيام اللجنة بمناقشتها في الاجتماع القادم ووضع تصور موحد.
٢. تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين بتقديم عرض حول تجربتها بتنفيذ تعداد ٢٠١٠م في الاجتماع القادم.
٣. كما توصي اللجنة الاستفادة من التجارب الدولية والإقليمية في الاتجاهات الحديثة في تعداد ٢٠٢٠ بالمشاركة في الاجتماعات والندوات وورش العمل ذات العلاقة.

الاجتماع القادم للجنة :

تعقد اللجنة اجتماعها الثامن عشر بعد انتهاء الدول الأعضاء من تنفيذ مشروع التعداد ، ويتم تحديد الموعد بالاتفاق بين دولة الرئاسة والأمانة العامة.

أسماء الدول المشاركة

دولة الإمارات العربية المتحدة:

مملكة البحرين : الجهاز المركزي للمعلومات. اعـــتذار

المملكة العربية السعودية : وزارة الاقتصاد والتخطيط - مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

سلطنة عمان : وزارة الاقتصاد الوطني.

دولة قطـر : جهاز الإحصاء

دولة الكويت : الإدارة المركزية للإحصاء.

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

الاجتماع الثامن عشر

محضر الاجتماع المنعقد يومي الثلاثاء والأربعاء ٢٧ ـ ٢٨ ربيع الآخر ١٤٣٣هـ الموافق ٢٠ ـ ٢١ مارس ٢٠١٢م بمقر الأمانة العامة بالرياض

تلبية لدعوة من الأمانة العامة، عقدت اللجنة الفنية للتعدادات بدول المجلس اجتماعها الثامن عشر يومي الثلاثاء والأربعاء ٢٧ ـ ٢٨ ربيع الآخر ١٤٣٣هـ الموافق ٢٠ ـ ٢١ مارس ٢٠١٢م وذلك بمقر الأمانة العامة بالرياض وشارك في الاجتماع ممثلون عن جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة (عدا الإمارات العربية المتحدة).

وفي بداية الاجتماع رحب رئيس الاجتماع بممثلي الدول الأعضاء المشاركين في الاجتماع، ثم أقر المشاركون مشروع جدول الأعمال وفق الصيغة المقترحة من الأمانة العامة.

وبعد نقاش مستفيض في ضوء أوراق العمل المقدمة من الدول الأعضاء والأمانة العامة اتفقت اللجنة على ما يلي :

أولاً - استعراض جهود الدول الأعضاء في تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٠م

قدمت دولة الكويت تقريراً حول جهود الدول الأعضاء في تنفيذ تعداد ٢٠١٠ والمكلفة بإعداده بعد استلامها تقارير الدول الأعضاء بهذا الشأن، وبعد استعراضه ومناقشته، شكرت اللجنة دولة الكويت على إعدادها لهذا التقرير، وتوصي بما يلي :

١. تكليف دولة الكويت التي تفضلت مشكورة بالموافقة على إعادة صياغة التقرير في ضوء ملاحظات ومرئيات الدول الأعضاء وما دار من مداولات بهذا الخصوص في الاجتماع.
٢. اتفقت اللجنة على أن تقوم دولة الكويت بموافاة الأمانة العامة بهذا التقرير في موعد أقصاه نهاية شهر مارس ٢٠١٢م.
٣. تقوم الأمانة العامة بتعميم التقرير على الأجهزة الإحصائية بالدول الأعضاء بعد تلقيها التعديلات المتفق عليها من دولة الكويت ورفعه للجنة وكلاء ورؤساء الأجهزة الإحصائية في اجتماعها القادم (ابريل ٢٠١٢م) للإطلاع عليه والتوصية بشأنه.

ثانياً - الآلية المناسبة لتحليل نتائج تعداد ٢٠١٠م

أطلعت اللجنة على الأوراق المقدمة من (مملكة البحرين ، ودولة قطر ، ودولة الكويت) على النحو التالي :

١. قدمت مملكة البحرين ودولة الكويت أوراق عمل حول طرق ومنهجيات تحليل بيانات التعداد ٢٠١٠.
٢. قدمت دولة قطر توصيات ورشة العمل (طرق ومنهجيات تحليل بيانات تعداد العام للسكان والمساكن والمنشات ٢٠١٠ التي عقدت في الدوحة ٣٠ – ٣١ مار ٢٠١١م) .

وشكرت اللجنة الدول الأعضاء التي قدمت أوراق عمل بهذا الخصوص، وبعد نقاش مستفيض للأوراق المقدمة أعلاه، توصي اللجنة بما يلي :

١. تقوم الدول الأعضاء بتعبئة الجداول الإحصائية التي سبق الاتفاق عليها (جداول النشر للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشات ٢٠١٠ لدول المجلس).
٢. تقوم الدول الأعضاء بموافاة الأمانة العامة بتصوراتها حول تحليل البيانات في ضوء الجداول الإحصائية المتفق عليها ومناقشة هذه التصورات في الاجتماع القادم للجنة. (وقد قامت الأمانة العامة بتوزيع نسخة من الجداول يدوياً وسوف ترسلها الكترونياً).

ثالثاً - تنفيذ تعداد ٢٠٢٠م

قدمت بعض الدول الأعضاء مرئياتها بخصوص تنفيذ تعداد ٢٠٢٠ (الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، الكويت)، وبعد مناقشة هذه المرئيات، ومقترحات دولة الإمارات العربية المتحدة الواردة في خطابها بشأن تنفيذ تعداد ٢٠٢٠ عن طريق السجلات الإدارية، كما أفادت سلطنة عمان ودولة قطر بأنهما سوف يوافيان الأمانة العامة بمرائياتهما حول تنفيذ تعداد ٢٠٢٠ خلال شهر من تاريخ الاجتماع لتعميمها على الدول الأعضاء، وتوصي اللجنة بما يلي:

١. تقوم الأمانة العامة بأعداد تقرير موحد عن مرئيات الدول الأعضاء لتنفيذ هذا التعداد لمناقشته في الاجتماع القادم للجنة.
١. تقوم اللجنة في اجتماعها القادم بأعداد خطة عمل وبرنامج زمني يوضح مراحل إعداد وتنفيذ هذا التعداد.

رابعاً - تقييم الاجتماعات السابقة للجنة الفنية لتعداد ٢٠١٠م

قدمت كل من مملكة البحرين ، المملكة العربية السعودية ودولة الكويت أوراق عمل لتقييم الاجتماعات

السابقة للجنة، على أن تقوم باقي الدول الأعضاء بموافاة الأمانة العامة بالتقييم المطلوب في مدة لا تتجاوز أسبوعين من الآن تمهيداً لقيام الأمانة العامة بإعداد تقرير بذلك لعرضه على الاجتماع القادم للجنة وكلاء ورؤساء الأجهزة الإحصائية (ابريل ٢٠١٢م).

خامساً - الاستفادة من التجارب الدولية والإقليمية في الاتجاهات الحديثة في تعداد ٢٠٢٠م.

ناقشت اللجنة الاستفادة من الجهود الدولية والإقليمية في الاتجاهات الحديثة في الإعداد للتعدادات القادمة، وتوصي اللجنة بأن تقوم الدول الأعضاء بموافاة الأمانة العامة بأوراق عمل حول مرئياتها حول الموضوع، تمهيداً لمناقشتها في الاجتماع القادم للجنة.

سادساً - الاجتماع القادم للجنة.

تعقد اللجنة اجتماعها القادم (التاسع عشر) في مقر الأمانة العامة بالرياض بعد تعبئة الجداول الإحصائية المتفق عليها من قبل الدول الأعضاء، واستلام تصورات الدول الأعضاء حول تحليل البيانات.

أسماء الدول المشاركة

دولة الإمارات العربية المتحدة:

مملكة البحرين : الجهاز المركزي للمعلومات.

المملكة العربية السعودية : وزارة الاقتصاد والتخطيط - مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

سلطنة عمان : وزارة الاقتصاد الوطني.

دولة قطـر : جهاز الإحصاء.

دولة الكويت : الإدارة المركزية للإحصاء.

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

سلطنة عمان
المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
سلسلة وثائق تعداد ٢٠١٠
١
الأساس القانوني والإطار التنظيمي واللجان المشكلة
٢٠١٢
٢
المنهجية
٢٠١٢
٣
البرنامج الزمني ومراحل العمل
٢٠١٢
٤
النظام الإداري والمالي
٢٠١٢
٥
نظام المعلومات الجغرافية
٢٠١٢
٦
التطبيقات الآلية
٧
نظام الجودة الشاملة
٢٠١٢
٨
الخطة الإعلامية
٢٠١٢
٩
التعاون الفني على المستوى الإقليمي
٢٠١٤